



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور شركات التأمين الخاصة في تنشيط قطاع التأمين بالجزائر
(دراسة تحليلية)

تحت إشراف الدكتورة:
د. كريمة حبيب

إعداد الطالبات:

◆ حوامد مروة

◆ عيشوش شهيرة

◆ غربي إكرام

لجنة المناقشة:

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
مناقشاً

أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي
أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي
أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي

د. روضة جديدي
د. كريمة حبيب
د. صالح ناجية

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

يقول تعالى في محكم كتابه ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

فالحمد لله الذي يقل مع جلاله حمد الحامدين، والشكر له على ما تفضل وأنعم والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبي الله الأكرم.

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ

يطيب لنا أن أجزو عظيم الشكر وامتناني لأستاذة الدكتورة "كريمة حبيب" على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وإتباع أجزائها بالنصح والإرشاد.

نشكر لكل من ساهم وساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد يد المساعدة.

الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي، وكان لي خير عون، إلى أعلى ما
أملك في هذه الدنيا إلى من كان سبب لوجودي على هذه الأرض إلى من
وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أخني لها بكل إجلال وتقدير، إلى
التي أرجو قد أكون رضاها أُمي الغالية، أطال الله في عمرها .
إلى من أدين له بحياتي إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لنضي
طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي الغالي
أطال الله في عمره .

-إكرام غربي-

الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي الهمنا الصبر والثبات وامدنا بالقوة والعزم على مواصلة
مشواري الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، وبحمدك ونشكره على
نعمتك وفضله ونسألك البر والتقوى ومن العمل معترضة وسلام على حبيبه وخليله
الامين عليه أزكى الصلاة والسلام اهديني نجاحي إلى فيض الحب توافر
العطاء بلا انتظار ولا مقابل إلى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل
وميلاده، إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلي أُمِّي التي مهما قلت فيها
لن أوفيها حقها، التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية، إلى من كان
شمعة تنير دربي ومن علمني الاجتهاد والمثابرة وحي الاطلاع والسير على
خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي الحبيب أطال الله
في عمره إلى فرحة البيت وقرة العين، الاخوة كل باسمه ومقامه خاصة أخي
الكبير جابر أدامه الله لنا نعم الاخ وإلى كل الأهل والأقارب.

- شهيرة عيشوش -

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة.

وها أنا اختتم بحثي بخير بكل همّة ونشاط ،

وامتنّ لكل من كان له فضل في مسيرتي،

وساعدني ولو باليسير،

الوالدين الكريمين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المبدّعين .

- مروة حوامد -

الملخص:

رغم ضرورة التأمين في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات ومن خلال ما يحققه من طمأنينة واستقرار لهم، فهو يعد من أهم القطاعات لأي اقتصاد، إلا أنه تختلف مساهمته في النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور قطاع التأمين بالجزائر، وبالأخص البحث في مدى مشاركة القطاع الخاص بمختلف شركاته في تطوير وتنشيط هذا القطاع، وذلك من خلال تحليل أربعة أبعاد رئيسية لنشاط التأمين تتمثل في: انتاج قطاع التأمين والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية لشركات التأمين وكذا نشاط صيرفة التأمين.

ولقد توصلنا في الأخير إلى أن نشاط قطاع التأمين الجزائري في الجزائر يعرف نمو بطيئا بسبب تذبذب القدرة الشرائية وأزمة covid وأثر المراسيم والقوانين التي عرفها القطاع قبل الانفتاح، حيث تبين أن شركات التأمين الخاصة لا تزال تشكل حصة قليلة من سوق التأمين مقارنة بشركات التأمين العمومية سواء من حيث انتاج القطاع من الأقساط المكتتبة، أو التعويضات المدفوعة أو التوظيفات المالية بخلاف نشاط صيرفة التأمين الذي يعرف سيطرة الشركات الخاصة.

لذلك نوصي من خلال دراستنا هذه على التركيز على التقنيات والأنشطة الحديثة كصيرفة التأمين والتأمين التكافلي وغيرها... لرفع مساهمة شركات التأمين الخاصة في القطاع لتطوير أدائه بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين الخاصة.

Abstract:

Despite the necessity of insurance in the daily life of individuals and institutions and through the reinsurance and stability it achieves for them, it is considered one of the most important sectors for any economy, but its contribution to economic growth varies from one country to another. This study aims to analyze the development of the insurance sector in Algeria, and in particular research in The extent of the participation of the private sector in its various companies in the development and revitalization of this sector, by analyzing four main dimensions of the insurance activity, which are: the production of the insurance sector, the compensation paid, the financial investments of insurance companies, as well as the activity of insurance banking.

Finally, we concluded that the activity of the Algerian insurance sector in Algeria is experiencing slow growth due to fluctuating purchasing power, the covid crisis, and the impact of decrees and laws that the sector knew before the opening up, as it was found that private insurance companies still constitute a small share of the insurance market compared to public insurance companies, whether from Where the sector's production is from written premiums, paid compensations, or financial investments other than the insurance banking activity that defines the control of private companies.

Therefore, we recommend, through our study, to focus on modern technologies and activities such as insurance banking, Takaful insurance, etc., to raise the contribution of private insurance companies in the sector to develop its performance in a way that contributes to achieving economic growth.

Keywords: Insurance, private insurance companies.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الشكر والعرفان
/	الإهداء
/	ملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ - هـ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنشاط التأمين
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مقدمة حول نشاط التأمين
3	المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين.
3	الفرع الأول: نشأة التأمين
4	الفرع الثاني: تعريف التأمين
5	المطلب الثاني: التأمين (خصائصه، مبادئه وعناصره)
5	الفرع الأول : خصائص التأمين.
6	الفرع الثاني : مبادئ التأمين.
7	الفرع الثالث : عناصر التأمين.
10	المطلب الثالث: أنواع التأمين وأهميته .
10	الفرع الأول: أنواع التأمين
13	الفرع الثاني : أهمية نشاط التأمين
15	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين
15	المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها
15	الفرع الأول: تعريف شركات التأمين
16	الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين.
18	المطلب الثاني : وظائف شركات التأمين .

20	المطلب الثالث: نشاط شركات التأمين
20	الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين
21	الفرع الثاني : مجالات الاستثمار في شركات التأمين.
23	المطلب الرابع : المتدخلون في قطاع التأمين .
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات المحلية
31	المطلب الثاني: الدراسات العربية
34	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية
37	خلاصة الفصل الأول
38	الفصل الثاني : واقع قطاع التأمين في الجزائر ودور الشركات الخاصة في تطويره
39	تمهيد
40	المبحث الأول : قطاع التأمين في الجزائر (تطوره، شركاته، وهيئات الرقابة عليه)
40	المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور قطاع التأمين في الجزائر
40	الفرع الأول: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962) .
43	الفرع الثاني: فترة ما بعد الاستقلال
45	الفرع الثالث : مرحلة ما قبل تحرير سوق التأمين(1980_1994).
45	الفرع الرابع: مرحلة تحرير سوق التأمين ابتداء من 1995
46	المطلب الثاني : هيكل شركات التأمين الناشطة في الجزائر .
46	الفرع الأول : شركات التأمين العامة.
49	الفرع الثاني: شركات التأمين الخاصة .
51	الفرع الثالث : شركات التأمين المختلطة .
52	الفرع الرابع : التعاضديات
52	الفرع الخامس: شركات التأمين المتخصصة.
54	المطلب الثالث : هيئات الرقابة على شركات التأمين ومهامها .
54	الفرع الأول: المجلس الوطني للتأمينات

55	الفرع الثاني : لجنة الإشراف على التأمينات
56	الفرع الثالث : مديرية التأمينات.
57	الفرع الرابع: الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين.
58	المبحث الثاني: تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر .
58	المطلب الأول: تطور نشاط التأمين في الجزائر للفترة (2016-2020).
58	الفرع الأول: تطور إجمالي الأقساط (رقم الأعمال).
60	الفرع الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق)
61	الفرع الثالث: تطور التوظيفات المالية.
63	الفرع الرابع: الكثافة التأمينية
64	المطلب الثاني: تطور نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر للفترة (2011-2020)
65	الفرع الأول: مساهمة الشركات الخاصة في إنتاج قطاع التأمين للفترة(2011-2020)
66	الفرع الثاني: التعويضات
70	الفرع الثالث: التوظيفات المالية
73	الفرع الرابع: صيرفة التأمين.
79	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
83	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (2-1): يمثل إجمالي الأقساط للفترة (2020-2016)	59
02	الجدول رقم (02-02): يمثل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2020-2016)	60
03	الجدول رقم (02-03): يمثل تطور التوظيفات المالية للفترة (2020-2016)	62
04	الجدول رقم (02-04): تطور معدل الكثافة التأمينية للفترة (2021-2016)	64
05	الجدول رقم (02-05): تطور إنتاج قطاع التأمين في مختلف الشركات الجزائرية للفترة (2021-2011)	65
06	الجدول رقم (02-06): تطور إنتاج شركات التأمين الخاصة في الجزائر لفترة (2021-2011)	67
07	الجدول رقم (02-07): يمثل تطور التعويضات للفترة (2021-2011)	71
08	الجدول رقم (02-08): يمثل تطور التوظيفات المالية في شركات التأمين الخاصة للفترة (2021-2011)	75
09	الجدول رقم (02-09): يمثل تطور صيرفة التأمين للفترة (2021-2011)	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01-01): أنواع شركات التأمين	18
02	الشكل رقم (02-02): يوضح أنواع شركات التأمين في الجزائر سنة 2021	54
03	الشكل رقم (02-03): متوسط التوظيفات المالية للشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2020-2016)	63
04	شكل رقم (02-04) تطور إنتاج قطاع التأمين في مختلف الشركات الجزائرية للفترة (2021-2011):	66



مقدمة

تمهيد:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للمنظومة المالية، حيث تعتمد عليه الدول في إعداد خططها الاقتصادية وذلك تطور دوره الإيجابي في تجميع المدخرات (أقساط التأمين) واستثمارها في النشاط الاقتصادي مما يسمح بزيادة الثروة وإسهام في تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يمثلته من نسبة إنتاجية معتبرة من الناتج الداخلي الخام لهذه الدول.

إن شركات التأمين من المؤسسات المالية التجارية التي تسعى لتحقيق الربح كما تقوم بدور هام وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب للحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وبغض النظر عن كونها تعمل على حماية من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاتها من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهي تعتبر أيضا حامية للاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار، وبذلك فإن شركات التأمين تلعب دورا هاما وحيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال صناعة التأمين، خاصة بعد دخولها في اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه الأخيرة توسعا في نشاط التأمين كما اتجه التأمين إلى تقنيات الحديثة تمثلت في صيرفة التأمين، ونظرا للأهمية البالغة فقد قامت الدولة بإنشاء عدة شركات سواء كانت عمومية أو خاصة أو مختلطة أو تعاوضيات تعمل على تأمين معظم الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية.

❖ تحديد إشكالية البحث:

ومن خلال الطرح أعلاه نطرح الإشكال التالي:

ما هو دور شركات التأمين الخاصة في تنشيط قطاع التأمين بالجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما هو دور شركات التأمين الخاصة في تنشيط قطاع التأمين في الجزائر من خلال المساهمة في انتاج التأمين؟

(2) ما هو دور الشركات الخاصة في تنشيط قطاع التأمين في الجزائر من خلال المساهمة في التوظيفات المالية؟

(3) ما هو دور الشركات الخاصة في تنشيط قطاع التأمين في الجزائر من خلال المساهمة في نشاط صيرفة التأمين؟
فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي إنتاج قطاع التأمين؛
- تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين؛
- تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي نشاط صيرفة التأمينات؛

❖ أسباب اختيار موضوع البحث:

يرجع اختيار الباحثات لهذه الإشكالية إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ دخول الموضوع ضمن التخصص.
- ✓ أهمية الموضوع على المستوى العلمي والواقعي.
- ✓ الرغبة في البحث في التأمين وشركات التأمين الخاصة بالجزائر.
- ✓ الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروع.
- ✓ بحكم التخصص العلمي المدروس الذي يتماشى مع المواضيع الحديثة اعتبرنا موضوعنا من أهم المواضيع الحديثة الذي يفرض نفسه على الساحة العلمية لأنه يواكب التطورات الحديثة.
- ✓ معرفة مدى دور شركات التأمين الخاصة في تنشيط قطاع التأمين بالجزائر.

❖ أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية موضوع " شركات التأمين الخاصة " حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاختصار على دور شركات التأمين الخاصة في قطاع التأمين في الجزائر لما لها من خصوصية عن باقي الشركات.

❖ أهداف البحث:

- ترتكز أهداف بحثنا فنتلخص في النقاط التالية:
- ✓ اختبار فرضيات البحث.
- ✓ الإحاطة بالإطار النظري للتأمين.
- ✓ التعرف على نشاط شركات التأمين.
- ✓ معرفة القوانين والتشريعات المؤطرة لنشاط شركات التأمين بالجزائر.
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه شركات التأمين على كل المستويات.

❖ منهج البحث:

- تبعاً للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:
- **المنهج التاريخي (الإستردادي):** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لسرد مسار نشأة نشاط التأمين عبر التاريخ، وكذا مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر بدءاً بالحقبة الاستعمارية.
 - **المنهج الوصفي:** الذي يركز على وصف الجانب النظري للموضوع والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف التأمين وشركات التأمين الخاصة والتعبير عنهما بما يسمح بالتشخيص الدقيق للكافة جوانب كل ظاهرة وذلك بالاعتماد على البحوث الأكاديمية والدراسات المتخصصة في المجال.
 - **المنهج التحليلي:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، من خلال تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر.

❖ العينة والإطار الزمني والمكاني للدراسة التطبيقية:

- الإطار المكاني والعينة: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في نطاق شركات التأمين في الجزائر أما العينة بالتحديد فهي شركات التأمين الخاصة.
- الإطار الزمني: أما الحدود الزمنية فقد تمثلت في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وهذا بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية.

❖ أساليب جمع البيانات:

بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات، فهي تضمنت ما يلي:

- المسح المكتبي من خلال الكتب والرسائل والأطروحات والدوريات والأوراق البحثية والتقارير الورقية والالكترونية المتوفرة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والمتعلقة بالموضوع.
- بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاستعانة بالتقارير السنوية لنشاطات التأمين للوزارة المالية.

❖ صعوبات البحث:

- واجهنا بعض الصعوبات خلال إعداد هذه الدراسة وهي:
- ✓ صعوبة في ترجمتنا لبعض الوثائق لأنها كانت باللغة الأجنبية.
- ✓ صعوبة الحصول على الكتب في مجال شركات التأمين الخاصة.
- ✓ صعوبة تحليل وتفسير بعض التقارير.

❖ هيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي حول نشاط التأمين، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مقدمة حول نشاط التأمين بدءاً بـ النشأة ثم المفهوم وصولاً إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنشاط التأمين أما المبحث الثاني يتمثل في مفاهيم عامة حول شركات التأمين، من مفهوم وأنواع ووظائف، أما المبحث الثالث فخصصناه للدراسات السابقة التي تنوعت بين ما هو محلي وعربي وأجنبي.

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان واقع قطاع التأمين في الجزائر ودور شركات الخاصة في تطويره به مبحثين، المبحث الأول بعنوان قطاع التأمين في الجزائر (تطوره، شركاته، وهيئات الرقابة عليه)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني بعنوان تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر من خلال أربعة مؤشرات هي: انتاج قطاع التأمين، التوظيفات المالية، التعويضات وصيرفة التأمين.

الفصل الأول:
الإطار النظري
والمفاهيمي لنشاط
التأمين

تمهيد:

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدفع الأخطار التي لا يمكن إهمالها في مختلف نواحي الحياة من جهة، ومن جهة أخرى دوره الذي يؤديه من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عملية التنمية.

كما أن شركات التأمين تمارس دورا مزدوجا فهي شركات تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، حيث تلعب دورا كبيرا في تأمين مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والأشخاص عموما ووسائل العمل والعمال خصوصا

ويعتبر من أهم الأنشطة التمويلية والاستثمارية ذات الآثار المتعددة في الحياة الاقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الجوانب التي تصب في توضيح الإطار النظري لنشاط التأمين وشركاته من خلال ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: مقدمة حول نشاط التأمين

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مقدمة حول نشاط التأمين

يمثل التأمين أهم وسيلة توفر الاطمئنان للأفراد والمؤسسات المؤمنة مقابل تغطية الخسائر الناتجة عن الأخطار التي تحدث بعمد وبغير عمد ومن خلال مختلف الظروف، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه التأمين من خلال منحه الأمان للمؤمنين، سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مقدمة حول نشاط التأمين، وذلك في أربعة مطالب.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين.

إن الإلمام بمفهوم التأمين وإدراك مختلف أبعاده أسسه ويتطلب منا التطرق أولا لنشأته حتى نفهم الغرض الأساسي لوجوده ومن بعد ذلك نتطرق إلى أهم المفاهيم والتعاريف التي قدمت لهذا النشاط.

الفرع الأول: نشأة التأمين

تعتبر نشأة التأمين محصلة تطور طويل وبطيء ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة، فعند البابليين ورد في قانون حمورابي سنة 2250 قبل الميلاد على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد له أخرى بدلا عنها، أما إذا فقد نتيجة لخطأ أو إبحارها إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخرى جديدة¹.

وانتقلت هذه الفكرة إلى إنجلترا على يد الإيطاليين في القرن 14 وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم لتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745 صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز^(*) متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مراكز التأمين في العالم، ويعتبر التأمين البحري أقدم أنواع التأمين جميعا، إذ يجمع المؤرخين أن التجار قد مارسوا هذا النوع من التأمين منذ أكثر من 700 عام حتى الآن.

أما عن التأمين البري، فقد ظهر إثر الحريق الذي شب في لندن سنة 1666 حيث أتى على أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل ونحو مائة كنيسة، والذي استمر لمدة أربعة أيام بلياليها الأمر الذي دفع بظهور الحاجة إلى التأمين ضد الحرائق، وظهرت في البداية بعض المكاتب والجمعيات، منها مكاتب فونكس «fonex» وجمعية «Hand in Hand» سنة 1696 والتي اقتصر نشاطها بدياياتها على تأمين

¹ صبرينة حداد وآخرون، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين دراسة حالة شركة " ترست TRUST " للتأمين وإعادة التأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد: نقدي وبنيكي، جامعة الوادي، السنة الجامعية: 2021-2022، ص: 21.

المباني فقط، إلا أنه بتقدم الصناعة وظهور وسائل النقل وتطورها، تتابع ظهور فروع مختلفة التأمين، كالتأمين عن الحوادث الشخصية في إنجلترا سنة 1849، ثم التأمين على السيارات، التأمين من أخطار الطيران، ثم بعدها وبهدف حماية الطبقة العاملة من مختلف الأخطار كالشيخوخة والعجز، والمرض وإصابات العمل وغيرها، ظهر ما يسمى بالتأمين الاجتماعي¹

الفرع الثاني: تعريف التأمين

لقد أحيط التأمين بالعديد من التعاريف المختلفة من مختلف الفئات، وذلك تبعا للظروف المحيطة والأهداف وكذا طبيعة عملية التأمين، فتعريف القانونيين يختلف عن تعريف الاقتصاديين، وكليهما يختلفان مع التعريف المقدم من طرف المختصين في التأمين، لذا ارتأينا أن نتطرق لتعريف كل فئة على حدة.

يعرف التأمين لغة " من أمن أمنا وأمنة وأمانا، ضد الخوف، فهو يعني سكون القلب واطمئنانه وثقته...، وأمنه على الشيء تأميننا جعله في ضمانه ".² ، أما التأمين بالمفهوم العام فهو " توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من الخطر المحتمل حدوثه، والتخفيف من نتائج والآثار والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده".³ ومن الناحية الاقتصادية على أنه: وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة.

أما من الكتاب الاقتصاديين فنذكر تعريف كل من:

تعريف "مختار الهانس «MukhtarAl-Hans»⁴: " أن التأمين هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة التي تتمثل في قسط التأمين".

¹ سمية بوط، النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2019-2020، ص:15.

² مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة الوادي، العدد 02، جوان 2016، ص:22.

³ أمجاد مداسي، فوزية علواني، مساهمة شركات التأمين الخاصة في قطاع التأمين بالجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تأمينات، جامعة المسيلة، سنة 2018-2019، ص ص: 8-9

⁴ زينب بن يونس، عزيزة عثمان، قطاع التأمين في الجزائر -واقع وتحديات -، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص: 8.

كما عرفه "فريدمان وسافاج «Friedman and Savage» التأمين في مقالتهما " تحليل المنفعة في حالة المفاضلة بين الاختيارات البديلة ذات المخاطر " أن الفرد الذي يشتري تأمينات الحريق على منزل يمتلكه يفضل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من إن يبقى متحملا خليطا من احتمال صغير لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال كبير بأن لا يخسر شيء ذلك بمعنى أنه يفضل حاله التأكد عن حالة عدم التأكد".

ومن الجانب القانوني تنص المادة 619 من القانوني المدني الجزائري: على أنه اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى (المستفيد): الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيراد، أو مرتبا، أو أي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين)، حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.¹

وفي الأخير نستنتج بأن التأمين هو عبارة آلية أو ميكانيزم يخضع لشروط قانونية التي يتم فيها نقل الخطر، ويترتب عن تطبيقها منافع اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثاني: التأمين (خصائصه، مبادئه وعناصره)

من خلال ما سبق طرحه من مفاهيم وتعريف مختلف الفئات يتضح أن نشاط التأمين نشاط واسع، لذا وبغية الإلمام بهذا النشاط سنتطرق في هذا المطلب لخصائص التأمين ومبادئه وأهم عناصره.

الفرع الأول: خصائص التأمين.

من الخصائص التي يحتويها التأمين كعقد نجد: ²

أولاً- التأمين عقد احتمالي:

إن التأمين عقد احتمالي يعني ذلك أنه ينصب على موضوع أو محل لم يكن موجودا أثناء إبرام العقد، بحيث لا يمكن للمتعاقدين معرفة من سيأخذه كلا منهما من عملية التعاقد هذه (عدم وجود معرفة مسبقة بحيثيات الخطر) باعتبار أن هذا الأمر يتوقف على وقوع المخاطر المؤمن منها، بمعنى آخر العقد

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 12.

² بوبكر ساخي، اقتصاد التأمينات، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة لونيبي علي، البلدة، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 66-68

الاحتمالي بشكل عام هو ذلك العقد الذي لا يستطيع فيه المتعاقدان المؤمن والمؤمن له وقت التعاقد تحديد ما لهما وما عليهما من حيثيات وتفاصيل المخاطر المتوقعة حدوثها.

ثانيا - التأمين عقد معاوضة:

تأمين عقد تعويضي، يعني ذلك أن يتلقى المتعاقدان تعويضا لما قدمه عند إبرام عقد التأمين، فمن خلاله يدخل المؤمن له أقساطا ويأخذ مقابل لذلك مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وفي صورة عدم حدوث الخطر المؤمن منه، تصبح الأقساط التي دفعها المؤمن له مقابلة لتحمل المخاطر التي يكون المؤمن قد أخذها على عاتقه ومقابلة (الأقساط) لما يوفره من ضمانات وحماية للمؤمن .

ثالثا - التأمين عقد إذعان:

التأمين عقد إذعان، المقصود به ذلك العقد الذي يقبل فيه أحد الطرفين بالشروط التي يملئها أو يعرضها عليه الطرف الآخر دون إمكانية مناقشتها، حيث تقوم شركة التأمين بإعداد شروط العقد مسبقا، وما على المؤمن له سوى القبول أو الرفض.

رابعا - التأمين عقد مستمر:

حيث أنه لا يتم الوفاء بالالتزام المترتب عليه بصفة فورية وإنما يستغرق الوفاء به مدة من الزمن هي مدة نفاذ العقد.¹

الفرع الثاني: مبادئ التأمين

يقوم التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها:

1) مبدأ المصلحة التأمينية:

يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له والمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.²

¹ بدر الدين يونس، مدخل لدراسة قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة لونيبي على بالبيدة، الجزائر، 2016-2017، ص: 66-68

² عودة بوسحابة، تطور عقد التأمين في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر، تخصص التأمينات والمسؤولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، بمستغانم، 2016-2017، ص: 8.

(2) مبدأ حسن النية:

يلتزم المتعاقدان بإدلاء بجميع البيانات التي يقوم عليها عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل من لديه من معلومات والشروط التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد والاستثناءات، وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية وإخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلان العقد.

(3) مبدأ التعويض:

يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له وفق الخطر المؤمن له، ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض ويطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.

(4) مبدأ السبب القريب أو المباشر:

يعني هذا المبدأ أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا البعيد لحدوث الخسارة المالية دون تدخل أي مؤثر خارجي مستقل، والسبب القريب هنا لا يعني القرب الزماني أو المكاني، فالقرب هنا هو من ناحية التسبب في تحقق الخسارة المؤمن ضدها.¹

(5) مبدأ الحلول في الحقوق:

وهو أن يكون للمؤمن الحق في أن يحل محل المؤمن له في الحقوق والدعاوي فيمن تسبب في الضرر الذي نجمت عليه مسؤولية المؤمن له.

(6) مبدأ المساهمة أو المشاركة في التأمين:

هنا في حالة قيام المؤمن له بإبرام عقد أو عقود تأمين تخص موضوع تأمين واحد، ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، وعند تحقق الخطر المؤمن منه فإن تسديد مبلغ التعويض تدفعه تلك الشركات مشاركته بينها، بشرط كل بنسبة مبلغ التأمين الذي لديها.

الفرع الثالث: عناصر التأمين.

تؤكد المفاهيم والتعاريف السابقة أن التأمين هو العملية التي تجمع بين ثلاثة عناصر: هي الخطر، القسط والتعويض.

¹ بن يونس زينب، عثمانى عزيزة ، مرجع سبق ذكره، ص: 9

أولاً: الخطر

- يعرف الخطر بأنه "ذلك الحادث الاحتمالي الذي لا يرجع تحققه إلى محض إرادة الطرفين، وخاصة المؤمن له"¹، فهو حدث فجائي ممكن أو محقق الوقوع وهو عنصر جوهري في عملية التأمين ككل ويشترط في الخطر ليكون محلاً لعقد التأمين جملة من الشروط:
- أن يكون الخطر حادثاً مستقبلياً، بمعنى ألا يكون الخطر قد تحقق وقوعه وقت إبرام عقد التأمين، بل إنه لم يقع بعد وقت إبرام العقد.
 - أن يكون الخطر محتمل الوقوع، بمعنى أنه ليس مستحيل الوقوع بل محتمل وقوعه وعدم وقوعه، ومع ذلك من المهم أن تشير في هذه النقطة بالذات أن هناك أخطار محققة الوقوع ولكن عنصر الاحتمال فيها يرتبط بوقت وقوع الخطر، ويتحقق هذا الفرض بالنسبة للتأمين المطلق على الوفاة، فخطر الوفاة محقق الوقوع ولكن وقت تحقق الخطر محتمل وليس مؤكداً.
 - أن يكون الخطر مشروعاً وهنا تطبيقاً للقواعد العامة التي تتعلق بمشروعية محل العقد فلا يجوز التأمين من خطر غير مشروع.²

ثانياً: القسط

هو ثمن التأمين أي المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن في مقابل تكفل هذا الأخير بالخطر فهناك إذا صلة وثيقة بين القسط والخطر تظهر أساساً فيما يسمى بمبدأ تناسب القسط مع الخطر ويشتمل القسط على جزئين: يدعى الأول بالقسط الصافي أو النظري والثاني بالأعباء أو المصاريف العامة التي تتحملها شركه التأمين وتفصيل ذلك فيما يلي:

- مبدأ تناسب القسط مع الخطر:

نعني بذلك أن تحديد مقدار القسط يرتبط بالخطأ من حيث درجة احتمال وقوعه من جهة ومن حيث درجة جسامته من جهة أخرى بالنسبة لدرجه احتمال وقوع الخطر: ما هي العلاقة بين عدد الفرص التي يتحقق فيها الخطر والعدد الكلي للفرص الممكنة وترتكز هذه العملية على مبادئ الإحصاء وهو ما نلاحظه من خلال المثال التالي والمتعلق بالتأمين ضد الحريق. فإذا بين الإحصاء أنه في كل 10.000

¹راشد راشد، التأمينات البرية في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في 09 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 13.

²توال زروق، قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة الثالثة حقوق، تخصص قانون خاص، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف بالجزائر، 2020-2021، صص 24-25.

حاله تقع الكارثة في 20 حاله إذا فدرجة احتمال تحقق الخطر تكون 10000\20 وبالتالي فإذا كان لدى المؤمن 1000 مؤمن له في خطر الحريق على المنازل فانه يحتمل احتراق 20 منزلا فإذا فرضنا أن مقدارا مؤمن به هو 10.000 دج بالنسبة لكل حاله فإن مجموعة من مبالغ الذي يحتمل أن يلتزم بها المؤمن لتغطية الحالات المؤمن جميعا تكون 200.000 دج فإذا ما وزع هذا المبلغ على المؤمن لهم جميعا وهم 1000 وجب على كل واحد منهما أن يدفع مبلغ 200 دج ومن خلاله يمكن للمؤمن أن يغطي الخطر كله دون أن يخسر شيئا من ماله الخاص.

بالنسبة لدرجة جسامه الخطر: تحقق الخطر وهذه درجة تختلف بحسب نوع التأمين، فتكون مرتفعة إذا تعلق الأمر بتأمين الأشخاص لتحقيق الخطر تحققا كاملا وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين كاملا (مثال التأمين لحالة الوفاة) أما تأمين الأضرار في الخطر لا يتحقق فيه كاملا وبالتالي لا يؤدي إلى هلاك نسبة معينة من الشيء المؤمن عليه قد تكون 40% أو 50% أو حتى 60% ففي هذه الحالة يقتصر التزام المؤمن له في دفع القسط في حدود هذه النسبة وبالتالي يتحقق ما يسمى مبدأ تناسب القسط مع الخطر، والذين أنتج النتائج التالية:

- يتغير القسط بحسب تغير الخطر المؤمن منه زيادة ونقصانا
- للمؤمن الحق في المطالبة بزيادة القسط ليتناسب مع جسامه الخطر إذا لم نطلعه المؤمن له وقت التعاقد ببيانات اللازمة بحسن النية وله أن يحفظ من التعويض المستحق إلى الحد الذي يتناسب مع الأقساط المدفوعة إذا تحقق الخطر.¹

ثالثا - التعويض:

إذا التزم المؤمن له بدفع القسط فالمؤمن يلتزم بالمقابل بأداء معين يرتبط بالقسط الذي يدفعه المؤمن له، ويتناسب معه بحيث يزيد الأداء كلما زاد القسط. ففي التأمين على الأضرار الممثل الحد الأقصى لمسؤولية المؤمن عن الخطر، ويكون عادة مساويا للقيمة الحقيقية لشيء المؤمن عليه أو أقل، ويوصف بأنه دين احتمالي أين يكون الخطر غير محقق الوقوع (الأضرار أو المسؤولية) إما في التأمين على الأشخاص (على الحياة) هو دين المحقق الوجود ولكنه مضاف إلى أجل معين، وقد يتمثل الأداء في مبلغ نقدية المؤمن للمؤمن له عند تحقق الحادث، أو أداء عيني تقوم به شركة التأمين (إزالة اثر حريق، إصلاح سيارة، ترميم بناية مهدمة) وهذا لتفادي الغش، ولمنع الإثراء بلا سبب، وهو تخيري أو

¹ بدرالدين يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

على شكل خدمة شخصية: كالقيام بمساعدة المؤمن له عند التقاضي، والدفاع عنه أمام القضاء في التأمين من المسؤولية عندما يكون مخطئاً، والمطالبة بالتعويض عندما يكون ضحية الخطأ. ويتحدد أداء المؤمن في تأمين الأشخاص طبقاً للاتفاق المبرم بينه وبين المؤمن له، حيث يلتزم المؤمن بدفع المبلغ المتفق عليه دون نضر إلى تحقيق أي ضرر للمؤمن له أو للمستفيد وذلك لأن تأمين الأشخاص ليس له صفة تعويضية في التأمين على الحياة أو ضد الإصابات والحوادث يكون المؤمن له الحق في المبلغ المتفق عليه في العقد كاملاً دون مناقشة، ودون اعتبار لحجم الأضرار عند تحقق الخطر.¹

المطلب الثالث: أنواع التأمين وأهميته

إن حاجات الإنسان في العصر الحديث ولدت أنواع كثيرة من التأمين، وهذا ما جعل لنشاط التأمين العديد من الفوائد والمزايا التي تنعكس على الفرد والمجتمع على حد سواء وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف أهمية نشاط التأمين في جانبين هما الجانب الاقتصادي والثاني هو الجانب الاجتماعي.

الفرع الأول: أنواع التأمين

تعددت تصنيفات وتقسيمات التأمين تبعاً لتعدد وظائفه وأنشطته الاجتماعية والاقتصادية مع اختلاف أهدافها، إلا أنه على العموم يمكن تحديد أقسامه على النحو التالي:

أولاً- تقسيم التأمينات حسب موضوع التأمين:

ينقسم هذا النوع من التأمين إلى ثلاثة أنواع وهما، تأمينات الأشخاص، الممتلكات والمسؤولية المدنية

1) تأمينات الأشخاص:

يكون الخطر المؤمن منه متعلقاً بشخص المؤمن له، ومن أمثلته: التأمينات على الحوادث الشخصية وإصابات العمل، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته.²

¹ميلود ذبيح، قانون التأمين، محاضرة مقدمة لطلبة سنة الثالثة، تخصص قانون خاص، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 19-20.

² سناء محمد علي هلال، أخطار وتأمينات التجارة الخارجية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1990، ص: 95.

(2) تأمينات الممتلكات:

يكون الخطر المؤمن منه أمر يتعلق بمال المؤمن له، ومن أمثلته: التأمين على السرقة، الحريق، التلف، التي قد تخص عقارا كالبنائيات والمخازن والمتاجر أو قد يخص الأثاث والبضاعة كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقود أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية.

(3) تأمينات المسؤولية المدنية:

هنا يتم التأمين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها: تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (الأطباء، الصيادلة، المقاولين) وكذا تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

ثانيا - تقسيم حسب عنصر التعاقد:

هنا يمكن التمييز بين نوعين من التأمين.¹

(1) التأمينات الاختيارية:

تشمل التأمينات الاختيارية التي يتعاقد فيها الأفراد والمنظمات بمحض إرادتهم، نظرا لشعورهم بالحاجة للتأمين على الأشياء موضوع التأمين، كالتأمين ضد كل أنواع الحوادث، التأمين ضد الحرائق، التأمين ضد السرقة، التأمين على السيارات غير الإجباري، التأمين على الحياة في صورة الاختيارية (التأمين على الزواج، التأمين لحالة الطلاق، والتأمين على الأولاد) الخ.

(2) التأمينات الإجبارية:

في هذا النوع من التأمينات نجد أن الأساس في التعاقد هو عنصر الإجبار أو الإلزام التي تفرضه الدولة، ويهدف هذا النوع من التأمينات إلى تحقيق هدف اجتماعي أو مصلحة اجتماعية، كالتأمين ضد الشيخوخة، العجز عن العمل، المرض، البطالة، وكذا بعض التأمينات غير الاجتماعية كالتأمين الإجباري على السيارات، التأمين على المسافرين في وسائل النقل، التأمين على المسؤولية المدنية الإجبارية للأطباء والصيادلة والمقاولون وأصحاب العمل.

¹ بوبكر ساخي، مرجع سبق ذكره، ص77.

ثالثا - تقسيم حسب الغرض من التأمين:¹

(1) التأمين الخاص أو التجاري:

الذي يقوم على أساس تجاري بهدف الربح، وتقوم به شركات المساهمة وهيئات التأمين بالاكنتاب، أين يتم حساب قسط التأمين بحيث يغطي الخطر المؤمن منه إلى جانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية ونسبة الربح التي تهدف إليها هذه الهيئات.

(2) التأمين التعارفي أو التبادلي:

ويقوم على أساس تعاوني لا يهدف إلى الربح حيث يضمن توفير تغطية تأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، إذ تتفق جماعة من الأشخاص على صرف مبالغ محددة لمن يقع له خطر معين يتعرضون له جميعا، ويتم دفع هذه المبالغ من الأقساط التي يلتزم كل عضو بدفعها.

رابعا - التقسيم حسب مجال الخطر:

وهو التقسيم الذي اعتمده المشرع الجزائري وقد انفرد التشريع الجزائري عن غيره من التشريعات بضمه المجالات الكبرى للتأمين في تقنين واحد، بينما تضم التشريعات الأخرى مثل التأمين البحري خاصة بالقانون التجاري.

(1) التأمينات البحرية:

وهو النوع الذي سبق كل التأمينات الأخرى في النشوء، ويخص الأخطار التي تهدد السفينة وحمولتها خلال رحلاتها أو عند رسوها بالميناء وعند كل عملية بحرية.

(2) التأمينات الجوية:

وهي أحدث عصرا من التأمينات البحرية والبرية معا، ظهرت مع ظهور الطائرات وتهدف إلى تغطية الأخطار التي تتعرض لها أو تحدثها المركبات الهوائية أثناء رحلاتها أو عند توقفها في المطار، وجميع الأخطار التي تتعلق بعملية النقل الجوي.

(3) التأمينات البرية:

وتشمل غالبا التأمينات التي لا تدخل في نطاق التأمين البحري أو الجوي، وتنقسم بدورها إلى تأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار.

¹ سامية محدي، النظام القانوني لعقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر

2016-2017، ص ص 13-14

الفرع الثاني: أهمية نشاط التأمين.

يحتل التأمين مكانة بارزة لدى الأشخاص والمنشآت في عملية التقليل من الخسائر في حال تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما يلعب التأمين دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي.

أولا- الأهمية الاقتصادية: تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:¹

(1) تكوين رؤوس الأموال:

تخضع عملية التأمين لدورة إنتاج عكسية على اعتبار أن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم التعهدات اتجاه المؤمن ليه، ومن الطبيعي أن تقوم شركات التأمين بتوظيف هذه الاحتياجات في صور متعددة وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة.

(2) المساهمة في التوظيف والعمالة:

يعمل التأمين على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع وهذا راجع إلى أن التوسع في عمليات التأمين واستلزامه لحجم عمالة بأنواع مختلفة، فنية، إدارية، وحتى مهنية.*

(3) تنمية وتشجيع الادخار:

بالإضافة إلى وظيفة التأمين تلعب شركة التأمين دورا مماثلا لدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك التجارية، ولا يختلف الأمر من الناحية الادخارية، في حال التأمينات القصيرة الأجل، فمن وجهة نظر شركة التأمين هذه الأنواع من العقود في حالة تزايد وتجدد مستمر، أي أنها غالبا ما تكون عقود مستمرة مثل (تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية)

¹ عبد العزيز لغزال، عبد السلام رحموني، التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة أدرار، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية جامعة أدرار، 2017-2018، ص12 .

(*) ففي بريطانيا مثلا يبلغ عدد العمالة في قطاع التأمين 400000 موظف، أما في فرنسا فإن قطاع التأمين يشغل ما نسبة 01 % من القوى العاملة النشطة، بالإضافة إلى توفيره مابين 10000 إلى 14000 وظيفة جديدة سنويا ...المزيد : تقرير التكافل: التحديات العالمية التي تواجه النمو والآداء والحوكمة، الصادر عن جامعة حمدان الذكية ومركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2292 ص: 2.

(4) الدور الاستثماري:

في حال غياب التأمين تحتاج الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، أما بوجود التأمين فهو يؤدي إلى توجيه مثل هذه الاحتياطات إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية.

(5) الدور الائتماني:

إن زيادة عمليات التأمين والثقة التجارية في دولة ما، هي تدعيم للحياة الاقتصادية بها، فهو يلعب دوراً أساسياً وبارزاً في تسهيل منح القروض التي تعتمد عليها الصفقات.

(6) زيادة الإنتاجية:

ولأنه يضمن تغطية الأخطار الكثيرة والمتعددة، يحفز التأمين الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات جديدة أو بالتوسع في مجالات الإنتاجية الحالية دون تردد.

ثانياً- الأهمية الاجتماعية للتأمين:

للتأمين منافع اجتماعية تبرز من خلال النقاط التالية:

يتجلى الدور الأساسي للتأمين من الناحية الاجتماعية في الحفاظ على المجتمع، وترابطه ورفاهيته، فيمكن للمؤمن له أو المستفيد عن طريق أداء مبلغ تأمين المؤمن من إعادة بناء منزله الذي احترق أو تعويض ممتلكاته المسروقة، وحصوله على الوسائل المالية عند مرضه أو عجزه وعلى معاش عند شيخوخته، كما يمكن للأرملة واليتامى ضمان حد لدخلهم بعد فقدان رب العائلة¹

كما يؤدي التأمين وظيفة نفسية تتمثل أساساً في إزالة الخوف وتحقيق الأمن والأمان بحيث يصبح الفرد يشعر بالارتياح والاطمئنان على مستقبله الشخصي والأسري والمهني، الأمر الذي يجعله يقبل ويبادر إلى ممارسة نشاطاته بمعنويات مرتفعة تحذوها روح الإبداع. فالتأمين استطاع أن يغير العلاقة بين الأفراد والمخاطر.²

¹ هدى بن محمد، تحليل ملاءمة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005، ص 13.

² سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986، ص ص : 77-78.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

تعد شركات التأمين والتي تمثل جانب العرض في قطاع التأمين من أهم المؤسسات المالية التي كان ظهورها أمرا حتميا، لتقوم بمهمة ترويج فكرة التأمين، حيث لعبت بذلك دور المنظم لضمان الاستقرار وبعث الطمأنينة وسنحاول في هذا المطلب الى التفصيل في هذا النوع من الشركات بالتطرق لمفهومها وأنواعها وأوجه نشاط هذه الشركات بالإضافة إلى باقي المتدخلين في قطاع التأمين.

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها

شركات التأمين هي شركات مالية تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من المؤمن لهم، سنتناول في هذا المطلب تعريف لشركات التأمين كفرع أول، بالإضافة إلى أنواعها في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

لقد تعددت التعاريف المقدمة لشركات التأمين، ومن بينها نذكر:

"شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين، والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة مقابل حصولها على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم وتقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر".¹

ويعرفها البعض على أنها هيئات تتكون من المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية لأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتتنوع هيئات التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى.²

¹ مهداوي حنان، قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر حقوق، تخصص مؤسسات مالية، جامعة سطيف، السنة الجامعية، 2022-2023، ص: 1.

² لونيبي بوعلام، فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، جامعة البليدة 2، العدد 01، 2019، ص 359

التعريف القانوني: تعرف بأنها شركات تجارية تحصل على مبالغ من المشتركين معها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق دفع قسط التأمين، وتستثمر بدورها هذه الأموال كفكرة البنوك التجارية وهي ذات دور مزدوج إذ تتلقى المال واستثماره وتدفعه للمشاركين في حالة تحقق الخطر¹

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأمينية.

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام من أكثر الأنواع شيوعاً لتصنيف شركات التأمين، وذلك طبقاً لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها إضافة إلى الأنواع الأخرى نجد تقسيماً آخراً لشركات التأمين وذلك حسب أشكالها القانونية.

أولاً- تصنيف حسب الأنشطة التأمينية: تنقسم الأنشطة التأمينية إلى نوعين هما

1_ شركات التأمين على الحياة: يتمثل هذا النشاط التأميني في الأخطار المتعلقة بحياة الفرد ومختلف الأضرار التي من الممكن أن تتعرض لها أو تطرأ عليها، كالعجز والمرض والموت، فهذه الشركات تسعى إلى توفير كافة المنتجات للتأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين معاً، لوجود سندات وأدلة تثبت استحقاق المؤمن له لمبلغ التأمين إذا بقي هذا الأخير على قيد الحياة وأخرى لا يصرف مبلغ التأمين إلا في حالة الوفاة ليؤول بعدها للمستفيدين.²

2_ شركات التأمين العام : وتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المحمولة على تلك الوسائل، أما فيما

¹ عبد الرحيم عيشوش، عبد الوافي دحماني، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة البويرة، السنة الجامعية: 2018/2019، ص 61 .

² فاتح شانون ، محرز وفورار، شهر إفلاس شركات التأمين ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،تخصص القانون الخاص ،جامعة بجاية ،2018/2019، ص22

يتعلق بوثيقة المسؤولية المدنية نجد التأمين ضد حوادث السيارات، فمبلغ التأمين هنا يدفع التعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاته.¹

ثانيا - التصنيف حسب الشكل القانوني : وتنقسم إلى الأشكال التالية

1- شركات المساهمة: في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات الإلزامية عند وقوع المخاطر المؤمن منها، وتحقق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين.²

2- الجمعيات التعاونية: نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من أقساط التأمين، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، كما أنها يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سدادها ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة.

3- شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين.³

4- الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، والزلازل والبراكين... إلخ، فتقوم الدولة بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخل بعدالة، وحماية الأفراد من الفقر والعجز.

وخلاصة قولنا هو أن شركات التأمين هي مؤسسات مالية وتجارية، لها تصنيفات قانونية، بحيث يمكن أن تكون شركات المساهمة، أو شركات صناديق، وكذلك جمعيات تعاونية أو تبادلية، أو أن تكون الدولة هي المؤمن¹.

¹عبير بلهاني، مفيدة خلدون، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية المحاسبية، تخصص مالية مؤسسات، جامعة قلمة، 2012/2013، ص8

²شيخة بلقاسم عبد القادر، واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، دراسة ميدانية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، 2018/2019، ص38

³سلمية طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة لنيل شهادة دكتورا كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013/2014، ص38

الشكل رقم (01-01): أنواع شركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبات

المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين .

هناك عدة وظائف نذكرها فيما يلي:

1) وظيفة التسعير:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها إيجاد قسط التأمين أو معدل القسط، وسعر التأمين هو دالة في تكاليف الإنتاج وهو بذلك يتشابه مع المنتجات الأخرى، إلا أن تسعير التأمين يختلف عن تسعير تكلفة المنتجات الأخرى حيث تعلم الشركة جيدا المنتجات لتغطية إنتاج هذه المنتجات مقدما، لذلك يتم تحديد أسعار هذه المنتجات لتغطية كل التكاليف، وكذلك تعظيم هامش الربح، ولكن في مجال التأمين لا يمكن أن تعلم شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدما، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كاف لدفع كل التعويضات والمصروفات خلال مدة التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمكانية تحديد الخسائر والمصروفات الفعلية إلا بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين .

¹حورية حميدوش ، حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الملاءة المالية، رسالة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2017/3، ص87

(2) وظيفة الاكتتاب:

عملية الاكتتاب في الأخطار هي النقطة الأساسية في النشاط التقني لهيئة التأمين، كونها هي عملية تختص بفحص الأخطار إعطاء قرار بقصد قبولها أو رفضها، أي تحديد لماهية الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها، وذلك دون تعرض المركز المالي لشركة التأمين للخطر¹

(3) وظيفة الإنتاج:

يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين اسم المنتجية ألا أن عمليات البيع التي يقومون بها هي إنتاج شركات التأمين، ويعتمد نشاط التأمين على وجود مجموعة فعالة منهم، حيث يقوم هؤلاء الموظفون بشرح برنامج التأمين وتطوير ويعتمد نجاح شركات وتأهيل فريق فعال من رجال المبيعات²

(4) وظيفة تسوية المطالبات:

ويقصد بها دفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويوجد على مستوى شركات التأمين دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدة التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر، والشخص المسئول عن تسوية الخسائر يدعى " مسوي الخسائر ".

(5) وظيفة إعادة التأمين:

هي عملية تأمين لشركات التأمين أي وسيلة لنقل أو التخلي عن بعض المخاطر التي تتحملها شركات التأمين، مثل تأمينات النقل، الحريق وتأمين الأخطار الصناعية الكبرى إلى شركة تأمين أخرى هي: شركة إعادة التأمين.

(6) وظيفة الاستثمار:

يتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها. حيث تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل؛ كون الالتزامات المتوقعة تكون الآجال طويلة،

¹ معوش محمد الأمين ، دور الرقابة علي النشاط التقني في شركات التأمين علي الأضرار ملائقتها المالية ،دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التأمينات، جامعة سطيف، 2014، صص 15-20

² مهداوي حنان، قانون التأمين، 2021، مرجع سابق، صص 18-19

أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات تأمين الممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل، كالاستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وشهادات إيداع.¹

المطلب الثالث: نشاط شركات التأمين

ويتكون نشاط شركات التأمين من المصادر التالية :

الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين

تتمثل مصادر في:

أولاً- أموال حقوق المساهمين:

تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات الرأسمالية التي تكونها شركات التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو مواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث وتعتبر هذه الأموال نسبة ضئيلة من حجم الأموال الموجهة لاستثمار في شركات التأمين.²

ثانياً- أموال حقوق حملة الوثائق:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة لتحميل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:³

(1) حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:

ويطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال، وتحتوي على مخصصات فنية ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول فترات هذا النوع من التأمينات، وتتزايد أموال هذا التخصص من عام إلى آخر كلما زادت الصادرات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة، وإلى جانب هذا المصدر الرئيسي هناك أيضا مخصصات التعويضات تحت التسوية .

(2) أموال التأمينات العامة:

وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالية:

¹بالي مصعب، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980/2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018، ص83.

²حسين شرقي واخرون، دور مؤسسات تأمين في ادارة الاخطار- دراسة حالة- ، مذكرة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2019/2020 ص26

³بثينة طابق، عباسي سلسبيل، المحاسبة في شركات التأمين ،دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2019/2020، ص13

أ-مخصص الأخطار السارية: يتكون من المصالح المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام، وهذه الأموال وكانت بطبيعتها تعتبر قصيرة الأجل إلى غالبية وثائق التأمينات العامة، ووثائق سنوية إلا أنها تزداد و تتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الصادات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول الى استثمارات طويلة الاجل .

ب-مخصصات التعويضات تحت التسوية: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكنها لم تسوى أو لم تسدد بعد، بل سيتم تسويتها و تسديدها في السنة الجارية أو السنوات التالية لها، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة، وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها .

ج- مخصصات التقلبات في معدلات الخسارة: يكون بطبيعته في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة، لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدا، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التأمين اتجاههم في السنوات السيئة ذات الكوارث وبالتالي يستخدم هذا المخصص سنويا

ثالثا - أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:

و يطلق على هذه الأموال بالمخصصات الأخرى الغير فنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة وتتمثل هذه الأموال بالمبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء المنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين وهذه الأموال تعتبر قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمتجمعة لدى شركات التأمين¹

الفرع الثاني : مجالات الاستثمار في شركات التأمين.

يمثل النشاط الاستثماري جزءا مهما من نشاط شركة التأمين، حيث أن إيرادات الاستثمار تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر إيرادات شركات التأمين، لذا كان على هذه الأخيرة البحث عن القطاعات المنتجة التي وجب أن تستثمر أموالها فيها.

¹سمية بوطه، مرجع سبق ذكره، ص33 .

1- الاستثمارات في الأوراق المالية: أدت التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية، وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء، مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً، أضحت معه الصفقات المالية تبرم بكل سهولة مهما كان حجمها، وبكفاءة عالية في ظل توافر كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة، وتأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة.

2- الاستثمارات العقارية: يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير، وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل، وتتمثل أهمية اقتناء هذا النوع من الاستثمارات لشركة التأمين كالاتي:

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، على الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات إلى أنه بالنسبة لشركات التأمين تعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته أحياناً، ولكن بسبب ما تترتب عليه ملكية الشركة لمبانيها من معادن ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة المركز المالي للشركة واستقراره.

3- الإقراض برهون: يتمثل الإقراض برهون في دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه في المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين، وبالتالي بيعها إجبارياً من خلال نزع ملكية الرهينة إذا لم يدفع الدين في ميعاده المحدد، وهي تحتل جزءاً لا بأس به من محفظة استثمارات شركات التأمين، ويمكن تصنيفها إلى قروض سكنية وزراعية، تجارية وصناعية.

3-1 القروض السكنية: يعد النوع الأكثر شيوعاً حيث يرتبط بتمويل عقارات أو شقق سكنية، حيث لا يمكن تدبير ثمن شراءها نقداً بالكامل فيقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقداً والباقي بقرض.

3-2 القروض الزراعية: تمول أنشطة استصلاح وزراعة الأراضي، بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعي اللازمة لتنمية والحفاظ على الثروة الحيوانية.

3-3 القروض التجارية والصناعية: يتيح فرصة جيدة للحصول على عوائد استثمار مرتفعة، وأيضاً للمشاركة في المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلاً.

المطلب الرابع : المتدخلون في قطاع التأمين .

بالإضافة إلى شركات التأمين التي تمثل جانب العرض والمؤمن لهم الذين هم طالبي التأمين هناك أطراف أخرى تعمل في قطاع التأمين سواء كوسطاء أو خبراء.

أولاً- وسطاء التأمين:

إن شركات التأمين تتعامل مع الوكلاء والسامسة وذلك لتحقيق عملياتها

1- الوكيل العام للتأمين:

يتمتع الوكيل العام بأوسع السلطات التي يمكن أن يتمتع باقي وسطاء التأمين. فمن سلطته التعاقد مباشرة مع العملاء نيابة عن شركة التأمين، والأكثر من ذلك فهو يملك الحق في تعديل مدة إنهاء العقد، قبض الأقساط، وتسوية التعويضات. غير أنه لا يستطيع أن يبرم عقد التأمين إلا وفقاً لشروط التأمين العامة المألوفة، فلا يجوز له أن يعدلها أو أن يضيف إليها، سواء كان ذلك لصالح المؤمن أو لصالح المؤمن له. وعليه فإن وظيفة الوكيل العام تبدأ قبل إثر وبعد اكتتاب عقود التأمين.¹

2- سمسار التأمين:

يعرف سمسار التأمين على أنه كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين شركات التأمين والراغب في شراء الخدمة التأمينية بهدف اكتتاب عقد التأمين، ويعد بهذه الصفة وكيلاً للمؤمن له ومسئولاً اتجاهه كما أن سمسار التأمين يعتبر تاجراً وتطبق عليه أحكام القانون التجاري فهو يخضع ويعرف الفقه السمسرة على أنه عقد بمقتضاه يقوم الوسيط بتقريب وجهة النظر بين شخصين لا يعرف أحدهما الآخر بغرض إبرام عقد وذلك مقابل أجر عادة ما يتم احتسابه من قيمة الصفقة. كما يعد سمسار التأمين مسئولاً في مواجهة المؤمن له ووكيلاً عنه (مثلاً إعلامه بالشروط المفروضة من قبل شركة التأمين).²

¹ صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة، - دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الاخوة منتوري بقسنطينة، 2004-2005، ص: 79.

² شعلال هاني، طالب كريم، النظام القانوني للوكيل العام للتأمين، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، 2018-2019، ص: 04.

ثانيا - الاكتواريين:

الخبير الاكتواري هو من يقوم بتقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية، وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها ودراسة حالات السوق ومدى المخاطر المتوقعة في فرع التأمين، من خلال دراسة معدلات الحوادث عبر السنوات الماضية وحساب الاحتياطيات وتقدير مستوى التمويل والملائمة المالية، سواء في شركات التأمين أو صناديق التأمين والمعاشات.

كما يقوم بحساب ومطابقة ما تم تقديره على حساب الأقساط، ومدى كفايته مع الخبرة العملية للشركة ومراجعة الاستثمارات الخاصة للشركة، بالنسبة لتأمينات الحياة والعائد الذي يجب أخذه في الاعتبار عند تحديد القسط الفني. وتعتبر مهنة الخبرة الاكتوارية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لشركات التأمين وصناديق المعاشات، وخاصة في إعداد الدراسات الخاصة بمعدلات جداول الوفيات والحسابات الاكتوارية وتطبيقها، ودور الخبير الاكتواري مهم جداً، فأى مشكلة أو عوائق تقف أمام شركات التأمين يتعين الرجوع بشأنها إلى الخبير الاكتواري واستطلاع رأيه، حيث يقوم بالدراسة والمشاركة في إعداد وثائق التأمين الجديدة وتسعيرها وحساب الاحتياطيات، وتقييم التزامات شركات التأمين عن الوثائق التي أصدرتها.¹

ثالثا - الخبراء الآخرون:

بالإضافة إلى الإكتواريين هناك خبراء آخرون هم:

1-الخبراء الاستشاريين:

وهم كل من يمارس أعمال الخبرة الاستشارية في مجال التأمين وإعادة التأمين وعلى الأخص الأمور التالية:

- إدارة وتقييم المخاطر؛
- المشاركة في تقييم أصول والتزامات هيئات التأمين؛
- تقييم حقوق والتزامات المؤمن لهم والمؤمن كأساس للتحكيم في المنازعات الخاصة.

2-خبراء المعاينة وتقدير الأضرار:

¹ حسام الشقوبري، ماذا تعرف عن مهنة الخبير الاكتواري وعمله مع شركات التأمين ؟، مقال علمي موقع كوم: <https://www.youm7.com> ، أطلع عليه يوم 2023/01/12.

هم كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقديرها، دراسة أسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار وكذا تقديم المقترحات في شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين إذا طلب ذلك منه.¹

¹ زينب بن يونس، عزيزة عثمانى، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قامت الباحثات بإجراء مسح لبعض البحوث العلمية المنشورة وغير المنشورة وذلك بغرض التعرف على الدراسات السابقة التي تمت في مجال شركات التأمين والتي تساعد في صياغة فروض البحث واختبارها، وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

سنستعرض في هذا المطلب أهم الدراسات التي تمت على المستوى المحلي أي على مستوى القطر الجزائري والتي استطعنا الحصول عليها والتي نرى أنها الأقرب لموضوع دراستنا.

أولاً- دراسة (سمية بوط، 2020):¹

الدراسة عبارة عن رسالة ماستر هدفت لمعرفة تطور التنظيم القانوني لشركات التأمين في الجزائر والتعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر، ومدى اقترابه من المعايير الدولية للقطاع بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضيح مختلف التنظيمات القانونية التي أطرت على عمل شركات التأمين في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في النظام القانوني لشركات التأمين، ووضعه في إطاره الصحيح وتفسير جميع الظروف المحيطة به.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للتعرف على التطور التاريخي لمختلف التنظيمات القانونية التي أثرت على عمل شركات التأمين في الجزائر، والمراحل التاريخية التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر.

أما نتائج هذه الدراسة فكانت على النحو التالي:

- إن سوق التأمين الجزائري وبالنظر إلى تواضع وهامشية مردوديته لم يرتقي بعد للمستوى المطلوب ولا إلى مستوى الطموحات والرهانات، حيث لم تصل شركاته

¹ سمية بوط، النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2019-2020

- العمومية والخاصة إلى تجاوز عتبة 01مليار دولار، وهذا بسبب جملة من المشاكل والعراقيل والنقائص التي يُعاني منها القطاع.
- تميّز رقم أعمال قطاع التأمين بالجزائر بالتركيز على التأمينات الإلزامية، والتأمينات الأخرى عدا تأمينات الأشخاص (التأمينات الادخارية).
- مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة، حيث لم تتجاوز نسبته بعد مرور أكثر من عشرين (20سنة) من الإصلاحات 01% واحتلال الجزائر آخر المراتب مقارنة بالدول الأخرى وحتى المجاورة.
- وتركز توصيات الدراسة على النقاط التالية:

- السماح للسماسة الأجانب بالنشاط في سوق التأمين الجزائري؛
- التقليل من هيمنة مؤسسات القطاع العام على غالبية حصة السوق، بفتح المجال أكثر فأكثر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، دون أن ننسى السماح للأجانب.
- السماح تشريعيا بتقديم خدمات التأمين التكافلي بشكل صريح، والذي يختلف عن التأمين التبادلي المعمول به حاليا، في كونه لا يقتصر على أصحاب مهنة أو حرفة معيّنة، بل هو يشمل مختلف نواحي الحياة من أفراد ومؤسسات خاصة أو عامة.

ثانيا-دراسة (حميدي نعيمة، 2020):¹

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز آليات وعوامل تطوير قطاع التأمين في الجزائر باعتباره جزءا هاما من النظام المالي، من خلال تشخيص واقع سوق التأمين من منظور تحليلي تقييمي، بالاعتماد على المؤشرات الأدائية الخاصة به للفترة 2006 -2018، إضافة إلى قياس تأثير بعض العوامل الاقتصادية والديموغرافية على الطلب على التأمين في الجزائر بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) (للبيانات

¹ حميدي نعيمة، إشكالية تطوير قطاع التأمين في الجزائر بين تحديات الواقع وآفاق التطوير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تأمينات، جامعة علي لونيسي-البلدية-2، 2020.

السنوية للفترة (1994-2018) وللإجابة على الإشكالية موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، وتتلخص أهم نتائج الدراسة في أن مؤشرات نمو وتطور سوق التأمين الجزائري التي لا تزال تحافظ على مستويات متدنية، يتضح ذلك من خلال ضعف حصة الفرد من أقساط التأمين (كثافة التأمين)، و كذا نسبة أقساط التأمين إلى الدخل القومي (معدل الاختراق)، مع ملاحظة وجود تفاوت بين التأمينات على الأضرار 91% والتأمينات على الأشخاص 09%، إضافة إلى سيطرة شبه مطلقة لفرع تأمين السيارات بنسبة 50 % من إجمالي أقساط التأمين الكلية لسنة 2018، وضعف كبير في الثقافة التأمينية لدى الأفراد، كما أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين كل من الطلب على التأمين للسنة الماضية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تفسر الطلب على التأمين في الجزائر بنسبة 25.99 %، أما التضخم، عدد السكان، الاستثمار الوطني والبطالة التي تؤثر على مستويات الطلب على التأمين في السوق التأمين الجزائري.

ثالثا - دراسة (أمجاد مداس، فوزية علواني، 2019):¹

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام وشركات التأمين الخاصة بشكل خاص، وبغية الوصول إلي أفضل الأساليب و الطرق لتوضيح آلية عمل شركات التأمين الخاصة ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الجوانب النظرية للموضوع ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك من أجل دراسة واقع شركة أليانس للتأمينات في الفترة الممتدة من سنة 2011-2017.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تأخذ شركات التأمين العمومية الحصة الأكبر من قطاع التأمين مقارنة بالشركات الخاصة التي تمثل 9 % من سوق التأمين في الجزائر.
- الأثر الايجابي لدخول إحدى الشركات التأمين الخاصة البورصة، وهي أليانس للتأمينات حيث ساهم دخولها في التدعيم المالي للبورصة.

¹ مداسي أمجاد، علواني فوزية، مساهمة الشركات الخاصة في قطاع التأمين في الجزائر - دراسة حالة شركة أليانس للتأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

رابعاً - دراسة (مصعب بالي، 2016):¹

هدف هذه الدراسة إلى دعم نظرية التأثير الإيجابي للتأمين على الاقتصاد الحديث، من خلال قياس أداء قطاع التأمين وتحديد مكانته في دعم نمو الاقتصاد الوطني للفترة (1980-2016) عبر أربعة مداخل رئيسية متمثلة في: معدل اختراق التأمين ومعدل الكثافة، التعويضات المدفوعة، استثمارات شركات التأمين ومساهمتها في توظيف اليد العاملة.

وخلصت الدراسة إلى أنه:

نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى استثمارات، فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في نمو الاقتصاد الوطني على مستوى جميع المداخل، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير قطاع التأمين بالاعتماد على الأسس التالية: توفير بيئة اقتصادية سليمة وقوية، تحسين تنظيم القطاع والإشراف عليه، ابتكار منتجات تتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الاستخدام الفعال لقنوات التوزيع.

خامساً - دراسة (هدى بن محمد، 2005):²

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير هدفت إلى إبراز أهمية وقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتحليل مختلف جوانب ملاءتها، والتعرف على مدى احترامها للالتزامات الملاءة المفروضة في التنظيم المعمول به في الجزائر وكذا التعرف على واقع ومردودية شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص؛ حيث قامت الدراسة بتحليل نسب الملاءة والمردودية لكل من الشركة الجزائرية للتأمينات ومقارنتها مع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2002-2004).

¹ مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة

2016/1980، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018، ص83

² هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2004-2005

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تتمتع الشركة الجزائرية للتأمينات بملاءة جيدة، وهذا عملاً بالتنظيم المعمول به من جهة وبالمقارنة مع ملاءة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين التي تعتبر من أهم الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري من جهة أخرى. حيث أن المخصصات التقنية والديون التقنية تحسب حسب التنظيم المعمول به، كما أن هامش الملاءة المكون هو معتبر حيث بلغ خلال فترة الدراسة في المتوسط بـ 239.3 مليون دينار جزائري؛
 - إن هامش الملاءة في الشركة محل الدراسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة مما يعكس مدى إرادة الشركة في تعزيز قدرتها على الوفاء، وهذا من شأنه أن يزيد من ثقة العملاء في هذه الشركة؛
 - تمتلك الشركة الجزائرية للتأمينات كفاءة كبيرة في توظيف مواردها المالية، إذ تقوم باستثمارها في العديد من الأوجه طبقاً لما هو مسموح به في التنظيم، ولما هو متوفر من فرص الاستثمار في السوق الجزائري معتمدة في ذلك على قواعد الاستثمار المعروفة من سيولة وحماية ومردودية، ونجد أنه خلال فترة الدراسة حجم هذه التوظيفات هو متجه في العموم نحو الارتفاع وتمثل نسبة تغطيته للالتزامات التنظيمية خلال فترة الدراسة في المتوسط نسبة 102 %، مما يعكس تغطية التوظيفات للالتزامات التنظيمية بنسبة كلية وبتحقيق فائض، وهذا ما يعكس الوضعية الجيدة للشركة.
- وتوصي الدراسة بما يلي:
- توفير نظام ضريبي عادل ومعقول من أجل تحفيز العملاء على الاكتتاب؛
 - زيادة الندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بمجالات التأمين وإشراك شركات التأمين فيها بالإضافة إلى تنظيم المعارض التي تقام لتشجيع منتجات شركات التأمين؛
 - العمل على تطوير السوق المالي الجزائري من حيث حجمه ووسائله ومصداقيته باعتبار أن شركات التأمين تعمل كطرف فاعل فيه كمستثمر مؤسسي، من خلال توظيفها جزء من فائضها المالي فيه بشراء القيم المنقولة من أسهم وسندات؛

- مراجعة القوانين التشريعية والتنظيمية سنوياً أو على الأقل في فترات متقاربة حسب تغيرات معطيات المحيط، وضرورة تكييفها بما يتماشى والسياسة المالية والنقدية المنتهجة من طرف الدولة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

بالنسبة للدراسات العربية التي استطعنا الحصول عليها ونرى أنها الأقرب لموضوع دراستنا، نذكرها تباعاً كما يلي:

أولاً- دراسة (وفاء علي سلطان، 2020):¹

البحث هو عبارة عن مقال استهدف التعرف على واقع شركات التأمين في العراق للأعوام 2005 إلى 2015 وأهم التحديات والمشاكل التي تجابه هذا القطاع الاقتصادي المهم، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة عكسية بين واقع التأمين في العراق والتحديات التي تواجهه فكلما زادت التحديات كلما أدى إلى انخفاض تطور هذا القطاع. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مختلف السجلات والتقارير الصادرة من قبل وزارة المالية للفترة قيد الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها:

- افتقار قطاع التأمين إلى الكوادر الفنية (الخبير الاكتواري) المتخصصة.
 - عدم وجود وثائق حديثة تواكب التطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - قلة الوعي التأميني لدى المواطنين
- كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:
- ضرورة إجراء برامج تدريبية متخصصة للكوادر العاملة في قطاع التأمين؛
 - ضرورة اهتمام شركات التأمين بالبرامج الترويجية والإعلان عن خدمات التأمين
- لخلق الوعي التأميني.

¹ وفاء علي سلطان، قطاع التأمين الحكومي في العراق-الواقع والتحديات-، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 31، جامعة الأنبار، العراق، 2020/12/28.

ثانياً - دراسة (شهد نصير سعدي حسن، 2019):¹

الدراسة عبارة عن مقال هدف إلى إبراز الأثر الذي تحدثه عملية الدمج في جودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين العامة، وتحليل ذلك الأثر مالياً لتحديد ما إذا كان هناك أي تأثير على أبعاد جودة الخدمة التأمينية.

وقد تناول البحث العلاقة بين دمج شركات التأمين المتغير التفسيري ومتغيراته الفرعية (الأقساط المستحقة (الإيرادات)، إيرادات الاستثمار)، وبين جودة الخدمة التأمينية المتغير الاستجابي ومتغيراتها الفرعية الخمسة (الاعتمادية، المعولية، سرعة الاستجابة، الأداء، المصداقية) في قطاع التأمين العام في العراق وتم اختيار (شركة التأمين العراقية العامة وشركة التأمين الوطنية)، إذ تعد من أعرق شركات التأمين الحكومية في العراق، واللذان وقع عليهما الاختيار لتجسيد واقع حال الدمج في الدراسة والتي تغطي الفترة من 2012-2016.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي عند دمج البيانات المالية فرضاً لشركتي التأمين العراقية العامة وشركة التأمين الوطنية إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية في جميع أبعاد جودة الخدمة التأمينية، إذ أظهر التحليل أن الأقساط المستحقة (الإيرادات) كانت أكثر المتغير تأثيراً إيجابياً وكبيراً في كل من بعد (المصداقية، المعولية، الأداء، الاعتمادية)

وقد خرجت الباحثة بمجموعة التوصيات التالية:

(1) أن عملية الدمج وأن كانت تمثل أحد الأساليب الهامة التي يمكن أن تأخذ بها شركات التأمين لمواجهة التحديات العالمية في ظل تحرير الخدمات المالية، إلا أن ذلك يجب أن يتم وفق ضوابط مدروسة لتجنب فشلها وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار سلبية لا سيما عندما يتعلق الأمر بشركات التأمين الحكومية.

(2) دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال عملية الدمج بين شركات التأمين ومعرفة أهم الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها محلياً.

¹شهد نصير سعدي حسن، التوجهات المستقبلية في قطاع التأمين في دمج شركات التأمين العامة في العراق وأشره في جودة الخدمة التأمينية، دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة، وشركة التأمين الوطنية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 47، 2019.

(3) يفضل أن يكون الاندماج طوعياً من حيث المبدأ وذلك من خلال إظهار فوائده عن طريق خلق الحوافز وتطويرها، وعليه ينبغي ألا يكون دمجاً قسرياً إلا في حالات استثنائية ضرورية.

ثالثاً- دراسة (عمر مازن ذياب ملحم، 2019):¹

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم دراسة تأثير العوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي، والأداء التشغيلي) على الأداء المالي المقاس من خلال (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية). ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بشركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي خلال الفترة ما بين (2013-2017) وتم اختيار 19 شركة منها كعينة للدراسة.

بينت نتائج الدراسة وجود أثر للعوامل الخارجية (البعد القانوني والجانب الاقتصادي) مجتمعة بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ووجود أثر للعوامل الداخلية مجتمعة على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) ووجود أثر للهيكل في حين تبين عدم وجود أثر للأداء التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة قيام إدارات الشركات بالاهتمام باستثمار أصولها التشغيلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن تقوم إدارات شركات التأمين الأردنية بالاهتمام بالعوامل الخارجية والداخلية، من خلال محاولة استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق أعلى قدر من الأرباح والتي تعود على أصولها وتعظم من حقوق ملكيتها

رابعاً-دراسة (زهيرة وآخرون، 2011):²

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي قد تواجه شركات التأمين العامة والخاصة في الساحل السوري، ودراسة العلاقة بين كل من (برامج التأهيل والتدريب، والتأثيرات الاقتصادية، والنظام

¹ عمر مازن ذياب ملحم، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019

² يسام زهيرة ، يسيرة دريباتي، مادلين جنبلاط، أهم المعوقات التي تواجه إدارة شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد (6)، سوريا، 2011، ص 141-161.

المالي، والنظام القضائي) ومستوى الأداء الإداري والمالي لشركات التأمين. وقد استخدم منهج دراسة الحالة من خلال تصميم استبانة وتطبيقها على عينة من العاملين في الشركات السورية والبالغة (65) مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من التأهيل والتدريب والنظام القضائي والمالي وبين مستوى الأداء الإداري والمالي في شركات التأمين، في حين تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التأثيرات الاقتصادية وبين مستوى الأداء الإداري والمالي في شركات التأمين، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات التأمين العامة والخاصة في المشاكل التي تواجهها من حيث التأهيل والتدريب، التأثيرات الاقتصادية، وجود نظام قضائي فعال، وجود نظام مالي فعال، والموقف التنافسي، وبين مستوى الأداء الإداري والمالي لهذه الشركات، وهذه الفروق لصالح شركات التأمين الخاصة بالمقارنة مع شركات التأمين العامة.

وأوصت الدراسة بتحسين الأداء الإداري والمالي لشركات التأمين في الساحل السوري بأن يكون من خلال:

- نشر الوعي التأميني بإعداد برامج تدريب وتأهيل مبتكرة للعاملين لدى شركات التأمين؛
- إعادة النظر في سياسة توظيف العاملين من خلال التركيز على ذوي التخصصات ذات العلاقة بالتأمين؛
- تفعيل المشاركة بين شركات التأمين والمصارف المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

من بين الدراسات الأجنبية التي وجدنا أنها الأقرب إلى موضوع دراستنا هي:

أولاً- دراسة (MUTEMI MWEND، 2020):¹

رسالة ماستر بعنوان " دور التأمين الخاص في النمو الاقتصادي في كينيا

¹MUTEMI MWEND, **Role of Private Insurance on Economic Growth in Kenya**, university of Nairobi, kenya 2020.

حللت الدراسة دور قطاع التأمين الخاص في النمو الاقتصادي في كينيا. وكان الهدف الرئيسي هو فحص آثار أنشطة التأمين على النمو في الاقتصاد الكيني. تمثل نوع البيانات المستخدمة في سلاسل زمنية للفترة (1980-2017)، وتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ولقياس نشاط سوق التأمين، تم استخدام مؤشر إجمالي حجم الأقساط من جميع فئات التأمين (العام والتأمين على الحياة) ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للنمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن المجموع الكلي لأقساط التأمين أظهر تأثيراً إيجابياً ملحوظاً على النمو الاقتصادي.

يؤثر رأس المال البشري والمادي، ومعدل الادخار، ومعدل الفائدة، ومتوسط العمر المتوقع على نمو الاقتصاد على المدى الطويل. أظهر رأس المال البشري ومتوسط العمر المتوقع تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النمو بينما يؤثر رأس المال المادي ومعدل الفائدة على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. لا يظهر معدل الادخار آثاراً سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي.

وتوصي الدراسة أن تقوم صناعة التأمين بتطوير منتجات حسب الطلب تكون جذابة للعملاء. سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة قبول البوليصة وبالتالي زيادة الأقساط المحصلة والتي بدورها ستوجه الاقتصاد كما يجب على الحكومة أن تخلق بيئة تشغيل مواتية لقطاع التأمين.

ثانياً - دراسة¹ (Mahalakshmi, M., and S. Kalpana, 2016)

مقال بعنوان " التأمين الخاص والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة: دراسة حالة الهند "

هدف هذا المقال للتحقيق في العلاقة بين التأمين الخاص والنمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة، باستخدام الهند كدراسة حالة. تستخدم الدراسة نهجاً متعدد الأساليب، بما في ذلك الأساليب الكمية والنوعية، لفحص تأثير التأمين الخاص على النمو الاقتصادي في الهند.

على وجه التحديد، تحلل الدراسة دور التأمين الخاص في تسهيل الاستثمار، وتوفير الاستقرار المالي، وتعزيز زيادة الأعمال، وتحسين نتائج الرعاية الاجتماعية. تشير نتائج الدراسة إلى أن التأمين

¹ Mahalakshmi, M., and S. Kalpana. "Private insurance and economic growth in emerging economies: A case study of India." International Journal of Applied Engineering Research 11.10 (2016): 6768-6772.

الخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة مثل الهند، وأنه يمكن أن يلعب دوراً مهماً في توفير الاستقرار المالي وتعزيز زيادة الأعمال. وتختتم الدراسة بتوصيات لصانعي السياسات حول كيفية الاستفادة من إمكانات التأمين الخاص لدعم النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة

وحسب ما تم فحصه من دراسات سابقة حول المواضيع الأقرب إلى موضوع دراستنا توصلنا أن دور القطاع الخاص بالتحديد في تطوير نشاط التأمين لم يتم دراسته إلى من قبيل عدد قليل من الدراسات والتي كانت تتضمن دراسة حالة لأحد الشركات الخاصة أما دراستنا ستكون تحليلية لمجموعة من المؤشرات لمعرفة مدى مساهم قطاع التأمين الخاص في قطاع التأمين الجزائري بصفة عامة ومنه فإن هدف هذه الدراسة هو تحسين المؤلفات العلمية حول دور شركات التأمين الخاصة في تطوير قطاع التأمين خاصة في بلد مثل الجزائر الذي يعرف التأمين فيه مساهمة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام والبحث في المؤشرات والطرق التي يمكن أن تساهم من خلالها الشركات الخاصة في تطوير نشاط التأمين في الجزائر .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من إبراز وتوضيح الإطار النظري لنشاط التأمين و شركات التأمين، حيث تم التطرق في:

- المبحث الأول نظرة عامة حول نشاط التأمين، ومفهوم التأمين وأنواعه وفيما تمكن أهميته الاجتماعية والاقتصادية وتبين لنا أن مفهوم التأمين بالعديد من التعاريف المختلفة من مختلف الفئات، وذلك تبعا للظروف المحيطة والأهداف وكذا طبيعة عملية التأمين، فتعريف القانونيين يختلف عن تعريف الاقتصاديين، وكليهما يختلفان مع التعريف المقدم من طرف المختصين في التأمين

- أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله علي مفاهيم عامة حول شركات التأمين وأهم وظائفها التي تتمثل في وظيفة الانتاج والتسعير والاكتتاب، وأبرز المتدخلون في قطاع التأمين من بينهم الاكتواريون، وسطاء التأمين، والخبراء .

-والمبحث الأخير تطرقنا فيه للدراسات السابقة التي قام بها الباحثين حول موضوع دور شركات التأمين الخاصة في قطاع التأمين، والتي تنوعت الدراسات باللغة المحلية واللغة العربية واللغة الأجنبية، والتي تمحورت حول معرفة نشاط شركات التأمين في قطاع التأمين .

وبعد إحاطتنا بالإطار النظري لنشاط التأمين وشركات التأمين، سنحاول في فصلنا الموالي أهم المراحل التي مر بها قطاع التأمين قبل وبعد الاستعمار، ودراسة تحليل لتطور نشاط شركات الخاصة في الجزائر.

الفصل الثاني:
واقع قطاع التأمين في
الجزائر ودور الشركات
الخاصة في تطويره

تمهيد :

أحدث الأمر 95-07 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات ثورة هامة في مجال التأمين، حيث نص على تحرير نشاط التأمين في الجزائر وبذلك تم إلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين، وسمح ولأول مرة منذ تأميمات سنة 1966 لرؤوس الأموال الخاصة الجزائرية والأجنبية بإنشاء شركات تأمين على أرض الجزائر بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات العمومية الجزائرية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط دراستنا حول واقع قطاع التأمين في الجزائر ودور الشركات الخاصة في تطويره، حيث سنحاول تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2011-2021) وذلك باستخدام إجمالي الأقساط وما مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام وتطور التوظيفات المالية ونشاط صيرفة التأمين .

ومن أجل الوقوف الجيد لتحليل الدراسة قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر (تطوره، شركاته، وهيئات الرقابة عليه)

المبحث الثاني: تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر.

المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر (تطوره، شركاته، وهيئات الرقابة عليه)

إذا أخذنا قطاع التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال، وفترة ما بعد الاستقلال، لأن كل فترة لها نصوصها وهيكلها ومميزاتها الظرفية والاقتصادية والسياسية. وسنحاول من خلال هذا المبحث تلخيص أهم ما يخص قطاع التأمين في الجزائر بدءا من مختلف المراحل التاريخية التي مر بها والتي شهدت عدة نصوص وقوانين أثرت على نشاط هذا القطاع ثم التطرق إلى هيكل هذا القطاع من مختلف أنواع الشركات المكونة له وهيئات الرقابة على نشاطاته.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور قطاع التأمين في الجزائر

لقد عرف التأمين في الجزائر عدة تغيرات كبيرة تبعا للظروف التي سادت البلاد والتشريعات المنظمة له، حيث يعود ظهور التأمين في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية إذا كانت له عدة مؤسسات تأمينية تعمل لمصلحة المعمرين.

الفرع الأول: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962)

يرتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تدير هذا النشاط حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1961، وتتبعها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، وفي الحقيقة إن ظهور هذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930، والذي تواصل تطبيقه إلى 1947، حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم والظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.

في هذه المرحلة تم تطبيق القوانين والتشريعات الفرنسية المتعلقة بالتأمين، ومن أهم هذه القوانين، قانون 13 جويلية 1930 المتعلق بالتأمين البري والذي لم يطبق في الجزائر إلا سنة 1933 بمقتضى المرسوم الصادر عن السلطة الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933 الذي يقضي بذلك، وتكمن أهمية هذا القانون في تنظيم عقود التأمين بصورة محكمة حيث يعتبر أول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في هذا المجال.

تميزت هذه المرحلة بكون القطاع كان مستغلاً من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين، وقيام المشرع الفرنسي بإصدار مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية من بينها ما يلي:

- ✓ المرسوم المؤرخ في أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين؛
 - ✓ المرسوم المؤرخ في 06 مارس 1947 الذي يقضي بإنشاء نشاط التأمين بصفة فعلية في الجزائر ولكن بما يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر كما يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر؛
 - ✓ القانون الصادر في 27 فيفري 1958، المتعلق بالزامية التأمين على السيارات.
- وتتميز التأمين في الجزائر خلال هذه المرحلة بدخول الشركات الفرنسية والذي كان له التأثير أكثر من خلال القوانين والنصوص الصادرة خلال هذه الفترة ونذكر منها :¹
- قانون 13 جويلية 1930 المتعلق بعقد التأمين والذي بقي قيد الاستخدام حتى بعد الاستقلال وإلى غاية صدور الأمر رقم 73/29.
 - مرسوم 14 جوان 1938 والذي تضمن رقابة الدولة على التأمين.
 - مرسوم 29 جويلية 1939 الذي حدد محاسبة شركات التأمين.
 - مرسوم 17 أوت 1941 تعلق بالتعويضات والاحتياطات الإلزامية لشركات التأمين ورأسمالها.
 - أمر 4 أكتوبر 1945 الذي أوكل تسيير إصابات العمل إلى الضمان الاجتماعي بدلا من شركات التأمين ورأسمالها.

على الرغم من هذه القوانين واللوائح المستمدة من التشريع الفرنسي فإن المستعمر لم يكن قد خص الجزائر بقوانين تنظم سوق التأمين، وبقي هذا الوضع إلى غاية سنة 1947 حيث تم تكوين لائحة إدارية عامة تسببت في إحداث غموض على السوق الجزائري مما اضطر المشرع الفرنسي إلى وضع تنظيم لتصحيح هذه الوضعية تمثل في مجموعة قرارات ومراسيم:

- مرسوم 6 مارس 1947:

¹ أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص: 50-51 .

تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، الجديد في هذا النص أنه هو أقام امتيازاً للحاكم العام للجزائر، حيث أنه بالنسبة لكامل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات في الجزائر يتطلب قبل كل شيء استشارة الحاكم العام للجزائر، كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية حيث يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الاعتماد من الحاكم العام للجزائر. ويمثل هذا المرسوم إدخالاً حقيقياً للتأمين إلى الجزائر، ويتجلى من خلال الاهتمام الكبير للمشرع بترسيخ سوق تأمين مستقر.

- مقرر 5 ماي 1945 الذي تم بموجبه إنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات لها

صلاحيات تتمثل في:

- تنظيم السوق.

- اقتراح أحكام تطبيقية للنصوص العامة للدولة المستعمرة الفرنسية عن طريق استشارة الحاكم العام للجزائر.

- مقرر 28 أوت 1947: تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية للتعويضات والاحتياطيات التقنية

لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر، والنسبة هي 50% حسب المادة الأولى من هذا المقرر .

- مرسوم 4 ماي 1950 المرافق لقرار اللجنة الجزائرية رقم 50-028 والمتعلق بتنظيم حازم

لنصوص التأمينات بدلالة الغرض منها وليس حسب تحصيلاتها.

هذه التنظيمات واللوائح ما هي إلا وسيلة مراقبة محلية لسوق التأمين الجزائري، تضاف إليها

النصوص المعتمدة في الدولة الفرنسية والتي تم تطبيقها في الجزائر في إطار سياسة الاندماج المنتهجة من طرف فرنسا.

وما ميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه بين 218

شركة عاملة في السوق خلال 1952 كانت هناك 127 شركة فرنسية، 3 شركات جزائرية أما الباقي فهي

شركات أجنبية، حيث أن هناك 13 شركة تحصل 50% من الأقساط و 5 شركات تحصل 30% من

الأقساط وهو يعني أن السوق شبه محترك.

الفرع الثاني: فترة ما بعد الاستقلال

تميزت هذه الفترة بعدة مراحل وهي كالاتي المرحلة الانتقالية والمرحلة الاحتكار ومرحلة التخصص.

أولا-المرحلة الانتقالية (فترة 1962-1966):

تتميز هذه المرحلة بالاحتكار الذي تمارسه شركات التأمين الأجنبية وخاصة الفرنسية في هذا القطاع وغياب الأطراف والتشريعات الوطنية الخاصة بالجزائر والتي يمكن أن تضمن تشغيل ومراقبة شركات التأمين أدى ذلك إلى إنشاء شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية للتدخل في يونيو 1963 من خلال إصدار العديد من القوانين وهي:

- القانون رقم 63-197 المؤرخ في 8 يونيو 1963 بشأن إلزام جميع شركات التأمين الأجنبية التنازل عن 10 % من محافظتها لصالح "CAAR"، أي أن 236 وفداً ووكالة كانت مطالبة بدفع هذه النسبة المئوية من مبيعاتها إلى "CAAR".
- القانون رقم 63-201 المؤرخ في 8 جوان والمتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من شركات التأمين التي تزاوّل أو تستمر في مزاولة نشاطها في الجزائر وطلب الموافقة من وزارة المالية في أكتوبر.

صدر مرسوم 7 ديسمبر 1963، القانون التنفيذي رقم 63-201، مكمل لهذين القانونين السابقة، لأنها لا تلبي احتياجات السلطات العامة، وترفض الشركات الأجنبية قبول هذا القانون لأنها تخضع لسيطرة التي تعتمد على إيداع ضمان بنسبة 25% من مبلغ متوسط الأقساط خلال السنوات الخمس الماضية من النشاط في الخزنة العامة للجزائر، بما في ذلك يتم تحميل 80 % على الدخل الفني و 20 % يجب أن يتشكل من قبل مساهمة جديدة، وافق عدد معين من الشركات على الخضوع للوائح الجديدة فيما بينها نقتبس:

- إحداث الشركة الجزائرية للتأمين بمرسوم 12 كانون الأول (ديسمبر) 1963 ويمتلك المصريين 39% من رأس مالها؛
- استحداث الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاونيات الزراعية "CCRMA" بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 1964/04/08 التي أصبحت "CNMA"؛
- إحداث المرسوم الصادر في 1964/12/29 التأمين الجزائري المشترك لعمال التربية والثقافة "MAATEC"؛

- الموافقة بمرسوم صادر في يناير 1964 على 14 شركة أجنبية منها 6 فرنسية، 3 بريطانية، 1 إيطالية، 1 أمريكية، 1 هندية، 1 زيلاندية و1 تونسية؛
- كلف المرسوم الصادر في 26 فبراير 1964 "CAAR" بممارسة جميع الفئات عمليات التأمين المباشر، بالإضافة إلى إعادة التأمين.¹

ثانيا - مرحلة الاحتكار (1966-1975):

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث بدأت بصدر قانون رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1967، حيث تم تأمين شركات التأمين العامة و انتقال أموالها و حقوقها والتزاماتها إلى الدولة، وبذلك تم وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية، وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور أنه يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة ولهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"؛ والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"، وبموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 1973/10/01، والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركة الوطنية.²

ثالثا - مرحلة التخصص 1975-1988:

هذه الفترة موصوفة من قبل:

تخصص شركات التأمين حيث يوضح لكل شركة المخاطر التي يجب تغطيتها:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR» متخصصة في التأمين ضد المخاطر الكبرى والنقل، مما يسمح بإنشاء صندوق التأمين متخصص في التأمين البري والبحري والهوائي.

¹ wahiba ABDALLI, meriem BAA, **La concurrence assurantielle entre les compagnies publiques et privées en Algérie Etude de cas (De la région de Bejaia)**. Mémoire de fin de cycle En vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économique, Option: Monnaie, Banque et Environnement Abderrahmane mira Bejaia, 2012-2013, p

² مريم قرواني، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، 2015، ص31

- تختص الشركة الجزائرية للتأمين «SAA» بالمخاطر الصغيرة التي مع ذلك تولد مدخرات كبيرة وهي: السيارات، والسرققة، كسر الزجاج، تلف المياه، حياة متعددة المخاطر التأمين والتأمين الشخصي والحريق والانفجار (خطر بسيط).
- القانون 07-80 الذي يقترح بشكل أساسي تحسين حماية المؤمن عليهم وغيرهم من المستفيدين من التأمين وتخفيف إجراءات التعويض.
- ولادة الشركة الجزائرية للتأمين النقل "CAAT" بمرسوم رقم 85-82 في أبريل 1985.¹

الفرع الثالث: مرحلة ما قبل تحرير سوق التأمين (1980-1994).

تميزت هذه المرحلة بإصدار القانون 07-80 بتاريخ 09 أوت 1980 وهذا بهدف سد الفراغ القانوني الذي كان يعيشه قطاع التأمين آنذاك، كما رسخ أسس الاشتراكية بشكل أكبر ورقابة الدولة على سوق التأمين.

وفي سنة 1982 قامت السلطات بإعادة هيكلة مؤسسات التأمين ونتج عن ذلك إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل «CAAT» بموجب المرسوم رقم 85-82 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985 واختصت هذه الشركة بتأمينات النقل بكافة أنواعه (بري، بحري، جوي) .

أما في سنة 1990 ونظرا للإصلاحات الاقتصادية، تم إلغاء التخصيص بالنسبة لشركات التأمين العمومي، باستثناء الشركة المركزية التي بقيت محتكرة لعمليات التأمين.

كما شهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) بتاريخ 22 فيفري 1994 بموجب القانون رقم 90-31 المؤرخ بتاريخ 4 ديسمبر 1994 ، بهدف تمثيل ممتهني نشاط التأمين، وترقية نشاط التأمين في الجزائر.²

الفرع الرابع: مرحلة تحرير سوق التأمين ابتداء من 1995.

تميزت هذه المرحلة برفع احتكار الدولة المفروض على سوق التأمين منذ عام 1966، بحيث تم فتح رأس المال الخاص، الوطني والأجنبي بصفة قانونية، وهو ما نص عليه الأمر 95-07.

¹Cheikh Bouaziz, L'histoire de l'assurance en Algérie, review assurances et gestion des risques, vol 08,(3-4) octoper-december2013, page285-290

²عبد العزيز لغزال، عبد السلام رحموني، التشخيص المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أدرار، 2018، ص ص: 15-16

وشهدت هذه المرحلة انفتاحاً على المنافسة والاستثمار الخاص، وحركية جديدة أدت إلى إعادة بعث مؤسسات التأمين وإدخالها في ديناميكية اقتصاد السوق، ودخول هيئات جديدة مثل: السماسرة والوكلاء العاملين المعتمدين، وبإصدار القانون الجديد (95-07) أصبح لشركات الممارسة لعمليات التأمين في الجزائر شكلان:

- شركات أسهم "SPA"؛

- شركات على شكل تعاونيات.

كما عرفت هذه المرحلة اعتماد للعديد من شركات التأمين وإنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA" بتاريخ 25 جانفي 1995.

المطلب الثاني: هيكل شركات التأمين الناشطة في الجزائر.

تمارس عملية التأمين في الجزائر من قبل العديد من هيئات التأمين، وتختلف هذه الأخيرة عن بعضها البعض إما من حيث الهدف الذي أنشأت من أجله، أو من حيث طريقة تكوين هذه الهيئات أو من حيث الهيكل التنظيمي الذي يحكمها، وعلى الرغم من تعددها إلا أنه يمكن تصنيفها إلى أنواع التالية:

الفرع الأول: شركات التأمين العامة

أولاً- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين «CAAR»:

هي أقدم شركة تأمين في الجزائر، تم إنشاؤه بعد الاستقلال في عام 1963 كصندوق للتأمين وإعادة التأمين. كانت مسئولة عن التنازل القانوني من أجل السماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين.

بعد ذلك، حددت المراحل المختلفة لإعادة هيكلة السوق الجزائرية (الاحتكار، تفعيل الشبكة، التخصص، إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين - Compagnie Centrale de Réassurance - CCR، وإنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - Compagnie Algérienne des Assurances) أنشطة وتخصصات «CAAR» بشكل أساسي في إدارة المخاطر الصناعية.¹

¹<https://caar.dz/historique-la-caar/consulte> le 01/05/2023

ثانيا- الشركة الوطنية للتأمين «SAA»:

نشأت الشركة الوطنية للتأمين بموجب قرار الاعتماد الصادر في تاريخ 12 ديسمبر 1963 بشراكة مزدوجة بين مصر (39 %) والجزائر (61 %) لكون هذه الأخيرة تملك إطارات مؤهلة ومختصة في مجال التأمين لكن هذا لم يدم طويلا نظرا لوجود مشاكل تقنية ونزاعات داخلية دفعت بالجزائر إلى السعي لتكوين إطارات جزائرية مختصة في مجال التأمين ليتم تأمين الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين بتاريخ 27/05/1966 والتي حققت الجزائر ما كانت تسعى إليه وأصبحت الشركة الوطنية للتأمين مسيرة وفق إطارات جزائرية كفيلة بتجسيد دور التأمين بصفة رسمية مما شجعها وجعلها تستعد المنافسة الخارجية.¹

و في 21 ماي 1975 أوكلت لها مهمة تأمين السيارات والأخطار العامة والسرقة...، أي التخصص في الأخطار البسيطة، استمرت على هذه الوتيرة، ليتم تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE) رأسمالها الاجتماعي يُقدَّر بـ 20 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2023 رفعت رأسمالها إلى أكثر من 35 مليار دينار.²

ثالثا - الشركة الجزائرية للتأمينات «CAAt»:

في أبريل 1985، وبفضل إعادة هيكلة قطاع التأمين تم إنشاء الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT. وبدأت في مزاولة نشاطها في كانون الثاني يناير 1986، في سياق اتسم باحتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصص الشركات. وبالتالي، تمت الموافقة على قيام "CAAT" شركة للقيام بنشاط ذو فرع واحد، وهو التأمين البحري والجوي والنقل البري، ويبلغ رقم أعمالها 99.23 مليار دج سنة 2020.³

رابعا - تأمين لايف الجزائر "Tala"

وهي اختصار لـ «TAAMINE LIFE ALGERIE» هي شركة اقتصادية وطنية تأسست في 11 أكتوبر 2010 على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره مليار وستة مئة مليون دينار (1.600.000.000 دج) من خلال شراكة استراتيجية مع الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT"

¹ شرفوح لويظة، أثر التحرير المالي علي القطاع المالي في الجزائر دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2020/2021 ص ص 37-38

² <https://la.saa.dz/ar/about> consulté le 01/05/2023

³ <https://www.caat.dz/index.php/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-.html> consulté le 02/05/2023

(55%) وصندوق الاستثمار الوطني "FNI" (30%) وبنك الجزائر الخارجي "BEA" (15%)¹. وهي فرع يختص بالتأمينات على الحياة.

خامسا - كرامة للتأمين «caarama Assurance»:

CAARAMA Assurance هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في يوليو 2011 ويبلغ رأس مالها 1,000,000,000 دينار جزائري. كانت في البداية شركة تابعة لـ CAAR بنسبة 100 %، وهي تضم حاليًا بين مساهميها، Crédit Populaire d'Algérie (CPA) بنسبة 15 % من رأسمالها.

تتخصص CAARAMA Assurance في التأمين الشخصي، بموجب القانون رقم 04-06، الذي ينص على الفصل بين التأمين ضد الأضرار وأنشطة التأمين الشخصي. لديها مجموعة واسعة من منتجات التأمين التي تغطي جميع فروع التأمين الشخصي التي يتألف منها عرضها، مثل:²

- تأمين الأجل عند الوفاة في سداد الائتمان (المقترض)؛
- تأمين السفر الفردي؛
- المساعدة في السفر والمساعدة في الخارج؛
- تأمين ضد الحوادث الفردية، التأمين الصحي الفردي، المعاش الجماعي، تأمين جماعي، ويبلغ رقم أعمالها 5.7 مليار دج.

سادسا-الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات:"CASH"

تعتبر سونطراك المساهم الأكبر فيها، التي تأسست عام 1996 لصالح المرسوم 95-07 وبدأت العمل في عام 1999، هي شركة تأمين ضد الأضرار والمخاطر المتعلقة بالنقل التي يجب أن تجسدها بالإضافة إلى ترسيخ ريادتها في قطاع المخاطر الرئيسية، وسعت CASH Assurance عروضها لتشمل تغطية المخاطر المتعلقة بالمهن الحرة والأفراد، من خلال ضمانات مناسبة لكل فئة ولكافة المخاطر الجماعية المتعلقة بنمط حياة مؤمن عليه. ويبلغ رقم أعمالها 14 مليار دج.³

¹<https://www.tala.dz/?lang=ar> consulte le 02/05/2023

²<https://caarama.dz/index.php/en/qui-sommes-nous/presentation-de-l-entreprise> consulté le 02/05/2023.

³<https://www.cash-assurances.dz/qui-sommes-nous>

الفرع الثاني: شركات التأمين الخاصة

أولاً-شركة GIG ALGERIA:

نشأت كأول شركة خاصة برؤوس أموال جزائرية 100 % تحت اسم الجزائرية للتأمينات 2A ، وهي شركة ذات أسهم أنشئت بموجب أمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 تزامنا مع افتتاح سوق التأمينات في الجزائر انطلقت في العمل في 01 جوان 1995 تخصصت في التأمين على الأضرار في 18 نوفمبر 2011 وبعد انضمامها لمجموعة GIG الخليج غيرت من هويتها المرئية من الجزائرية للتأمينات 2a إلى gig algeria¹.

ثانيا-شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين «TRUST ALGERIA»:

هي شركة مساهمة تم إنشاؤها في إطار المرسوم 95 - 07 المؤرخ 25 يناير 1995، والذي كرس افتتاح سوق التأمين الجزائري لاستثمار الخاص. بدأت نشاطها في 28 فبراير 1998 كشركة جزائرية خاصة بعد الحصول على موافقتها بتاريخ 18 نوفمبر 1997 وتمارس كامل عمليات التأمين وإعادة التأمين وبلغ رقم أعمالها سنة 2018 2,3 مليار دج.² تتكون حاليا من 100 % من المستثمرين الخواص لأجانب مشترك بين شركة " ترست الدولية البحرينية للتأمين و إعادة التأمين (77.5 %) والشركة القطرية العامة للتأمين (22.5 %) بعد شراء أسهم كل من CAAR و CCR في 2007³.

ثالثا-الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "CIAR":

حصلت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين باختصار "CIAR" على موافقتها من وزارة المالية رقم 15 MF / DGT / DASS / بتاريخ 05/08/1998 للقيام بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين. تخصصت في التأمين ضد الأضرار من خلال بيع فرع التأمين الشخصي إلى فرعها الفرعي MACIRVIE، الذي تم إنشاؤه في عام 2011 تطبيقاً لمبدأ الفصل بين التأمين الشخصي والتأمين على

¹<https://gig.dz/> consulté le 05/05/2023.

²إكرام كاملي، دور وأهمية التسويق في المؤسسات التأمين في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة التأمين ترست - ، ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019/2020 ص 90

³<https://www.linkedin.com/company/trust-algeria-assurances-et-reassurances/?originalSubdomain=dz> Consulté le 10/05/2023

الأضرار المنصوص عليه في القانون 06-04 بتاريخ 02.02.2006 الذي يعدل ويكمل الأمر 95 - 07 المتعلق بالتأمين وبلغ رقم أعمالها 10 مليار دج.¹

رابعاً-شركة سلامة "SALAMA":

شركة سلامة للتأمينات هي أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين الإماراتية ومقرها السعودية، حيث تضم 6 شركات تكافل وشركة إعادة التكافل كما ذكرنا سابقاً. لقد تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، وقد استحوذت على الشركة السعودية " البركة وألمان" المنشأة في 26 مارس 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد. وتعتبر حالياً الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي.²

خامساً - العامة للتأمينات المتوسطة-GAM:

تأمينات "GAM" هي شركة تأمين جزائرية تم الموافقة عليها في 8 جويلية 2001 من قبل وزارة المالية تقوم بعمليات التأمين ضد الأضرار في السوق الجزائرية. شركة مساهمة برأس مال يبلغ 2 دج.³ عرفت هذه الشركة عدة مشاكل مالية، مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مما جعلها تسحب منها الاعتماد جزئياً فيما يخص فرع تأمين القروض ...، ليتم في أوت 2007 شراؤها من طرف المجموعة الأمريكية للاستثمار ((Emerging Capital Partners)-(ECP) صندوق إفريقيا)

سادساً-أليانس للتأمينات «Assurances Alliance»:

هي شركة ذات أسهم اعتمدت في جويلية، 2005 وبدأت النشاط سنة 2006، تُمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، أول شركة خاصة مدرجة في بورصة الجزائر في عام 2011.

¹<https://elmouchir.caci.dz/ar/entreprise/8310/ciar-compagnie-internationale-dassurance-et-de-rassurance-direction-gnrale> CONSULT2 LE 10/05/2023

²إشراق بن الزاوي، نوال بن عمار، متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي لتنمية الاقتصاد-دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين 2013-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 195

³<https://gam.dz/gam-assurances/> consulté le 06/05/2023

سابعا -كارديف الجزائر«Cardif el djazair» :

هي شركة أجنبية خاضعة للقانون الجزائري موجودة في الجزائر منذ عام 2006، هدفها هو تعزيز النشاط المتعلق بالتأمين وتأمين الادخار، بالشراكة مع كارديف أطلق بنك بي إن بي باريسا الجزائر في عام 2009 حصريًا أول صيغة لتأمين المعاشات التقاعدية متاحة في سوق التأمين المصرفي في الجزائر.

ثامنا - مصير الحياة«MACIR VIE»:

تعد مصير للحياة أول شركة خاصة متخصصة في التأمينات على الأشخاص في الجزائر، تأسست مصير للحياة بتاريخ 11 أوت 2011، بعد الفصل الذي تم بين التأمين على الأشخاص والتأمين ضد الأضرار، وهي فرع مملوك للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR حيث تختص الشركة في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر والحياة والصحة.

الفرع الثالث: شركات التأمين المختلطة

أولا - أكسا الجزائر للتأمينات"AXA":

بدأ نشاط أكسا التجاري في الجزائر في نوفمبر 2011 مع الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الخارجي الجزائري، حيث تمتلك مجموعة"AXA"الفرنسية 49 % من رأس المال، و 36% للصندوق الوطني للاستثمار "FNI" و 15% للبنك الخارجي الجزائر "BEA"يتم وضع أكسا في السوق الجزائرية كشركة تأمين مختلطة موجودة في كل من سوق التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث وفي سوق التأمين الشخصي.

وتشارك أكسا في إنشاء شركتي تأمين ورثت إدارتهما: أكسا الجزائر للتأمين للأضرار، برأسمال قدره 3.15 مليار دينار، وأكسا الجزائر للتأمين على الحياة برأسمال 2.25 مليار دينار.¹

ثانيا- الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين"AGLIC":

تأسست الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة في سنة 2016 باسمها التجاري "الجزائرية للحياة"، بمساهمة شركة التأمين على المحروقات"Assurance CASH" المجموعة الخليجية للتأمين"GIG"البنك الوطني الجزائري"BNA" على أساس نموذج اقتصادي يعتمد على تطوير منتجات

¹<https://www.axa.dz/axa-en-algerie> consulté le 10/05/2023

تأمينية مستحدثة وتنافسية، تضمن تغطية شاملة للزبون الجزائري وتلبي كل احتياجاته.¹ يقدر رأس مالها بمليار دينار جزائري، تشمل خدماتها تأمين السفر، القرض، سرطان الثدي، التأمين الشخصي للحوادث، والتأمين ضد الوفاة وغيرها للأفراد والموظفين بالإضافة إل الخدمات التأمينية للشركات.

الفرع الرابع: التعاضديات

أولاً- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة «Maateec» :

تأسست "تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة" في 10 ديسمبر 1964 واعتمدت بموجب القرار الرئاسي المؤرخ في 29 ديسمبر 1964، كمؤسسة متخصصة تمارس عمليات التأمين ضد المخاطر الناتجة عن استخدام العربات لفائدة عمال التربية والتكوين والثقافة، وبصدور المرسوم رقم 92-452 في 06 ديسمبر 1992، رخص لهذه التعاونية أن تمارس لصالح منخرطيها تأمين الأخطار الناجمة عن استخدام العربات البرية ذات المحرك (باستثناء الموجهة للنقل المشترك والنقل العمومي)، والتأمين على الأخطار المتعددة للسكن.²

ثانياً- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA":

تم إنشائه في 2 ديسمبر 1972 ويقدم للمزارع مجموعة من الضمانات ضد مختلف الأحداث المناخية وضد أمراض حيوانية معينة وضد المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المزارع وحققت "cnma" حجم مبيعات قدره 7 مليارات دينار في عام 2012.³

الفرع الخامس: شركات التأمين المتخصصة.

أولاً -الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR":

الشركة المركزية للتأمين "CCR" هي شركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليار دينار جزائري مملوكة للدولة الجزائرية. يقع المكتب الرئيسي للشركة في الجزائر العاصمة، تعتبر الشركة الوحيدة المختصة في

¹ سامي توحوش، تقرير عن سوق التأمين الجزائري، المؤتمر العام الثامن والثلاثون للتأمين العربي، مصر، سنة 2021، العدد 150، ص52.

² توفيق غفصي، أنظمة التأمين في الجزائر، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص13 .

³ Fatiha chakef, **Evolution du marche des assurances en algerie** , mémoire pour l'obtention du diplôme de master ,en science de gestion, option management, universite de khemismeliana,

إعادة التأمين في السوق الجزائرية تم إنشاء هذه الشركة من طرف السلطة الجزائرية في سنة 1973 بموجب الأمر رقم 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973.

ثانيا - الشركة الجزائرية لضمان الصادرات «CAGEX»:

تعرف على أنها بنك متخصص بدرجة عالية، شركة تأمين، أو شركة تمويل، تابعة للحكومة، يقدم قروضا ضمانات التأمين، المساعدة الفنية... الخ، وتدعم المصدرين بتغطية كل من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بمبيعات التصدير، مع دعم أو موافقة الحكومة الوطنية، وهذه الشركات مكرسة لدعم صادرات البلاد وعادة ما تكون ملكيتها إما حكومية أو مختلطة، أما صفتها القانونية فهي شركة مساهمة، برأسمال قدره 2.000.000.000 دج.¹

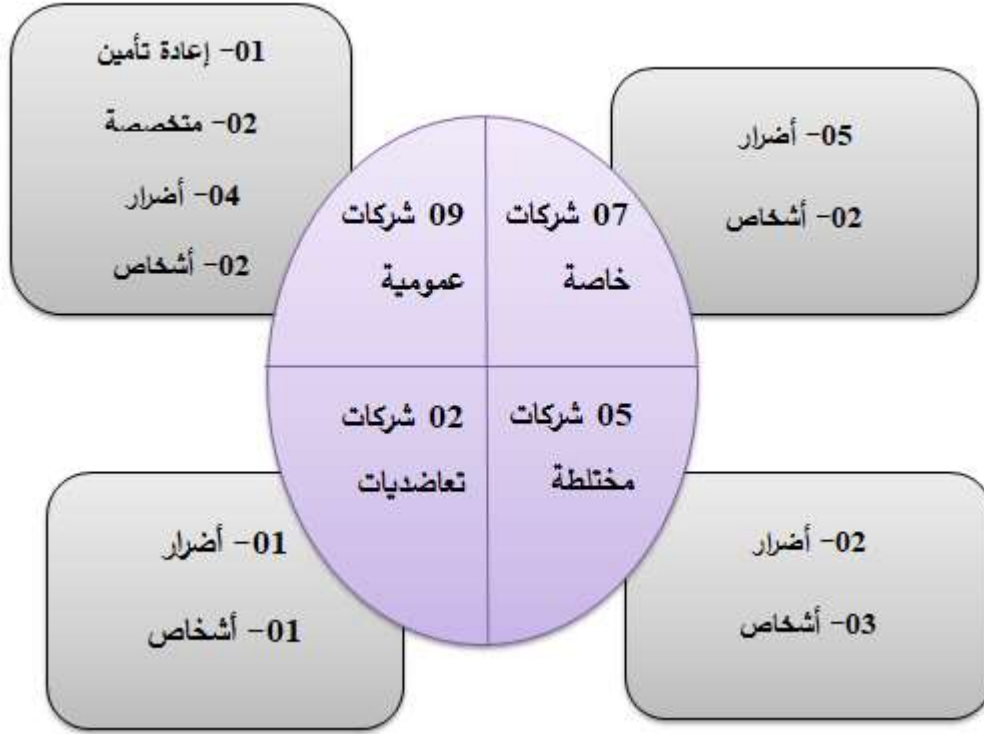
ثالثا - شركة ضمان القرض العقاري "SGCI":

هي عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تأسست في 05 أكتوبر 1997، تم اعتمادها من طرف وزير المالية بموجب القرار المؤرخ في 18 ماي 1999 المتضمن اعتماد شركة ضمان القرض العقاري قصد ممارسة عملية التأمين حيث تمثل نشاطها في تقديم ضمانات لمؤسسات مالية وبنكية، تمنح بدورها قروضا موجهة للترقية العقارية أو البناء الذاتي.²

¹ أمين قارح، محمد الأمين شربي، وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، المجلد 16، العدد 01، جوان، 2020 .

² مبروك حدة، التأمين عن القرض العقاري الممنوح في إطار نشاط الترقية العقارية السكنية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي بالجزائر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 1034

والشكل رقم (02-02): يوضح أنواع شركات التأمين في الجزائر سنة 2021



المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على تقرير الوزارة المالية لسنة 2021.

المطلب الثالث: هيئات الرقابة على شركات التأمين ومهامها .

قطاع التأمين الجزائري يتم تنظيمه من طرف مجموعة من الهيئات التي تضمن السير الحسن للقطاع، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: المجلس الوطني للتأمينات «CNA»

أولاً- مفهوم المجلس الوطني للتأمينات:

حسب نص المادّة 274 من الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمعدّل والمتمم بالقانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالتأمين، فالمجلس الوطني للتأمينات هو جهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية، يستشار في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره، وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه كما يمكن أن يعدّ المجلس مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلية في مجال اختصاصه وذلك بتكليف من الوزير المكلف

بالمالية أو بمبادرة منه، كما أنه يجوز للمجلس الوطني للتأمينات أو أن يشكل بداخله لجنة أو عدة لجان متخصصة.¹

ثانيا - مهام المجلس الوطني للتأمينات :²

- إمكانية تقديم اقتراحات لوزير المالية حول كل ما يساهم في وضع الإجراءات الكفيلة بترشيد نشاط التأمين وترقيته؛
- تقديم اقتراحاته طبقا للتشريع المعمول به فيما يخص كل الإجراءات المتعلقة بالقواعد التقنية والمادية إلى تحسن الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء؛
- وضع الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات؛
- تنظيم الوقاية من الأخطار.

الفرع الثاني: لجنة الإشراف على التأمينات.

أولاً- تعريف لجنة الإشراف على التأمينات :³

تعتبر لجنة الإشراف على التأمينات إحدى الهيئتين المسؤولة على مراقبة نشاط التأمين و إعادة التأمين ويهدف تأسيسها إلى:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين؛
- ترقية وتطهير السوق الوطنية قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا - مهام لجنة الإشراف على التأمينات :⁴

وتتمثل مهام لجنة الإشراف على التأمينات في ما يلي:

1 بسمه بالجدوى ،هيئات الرقابة والإشراف على التأمين، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ،كلية الحقوق ،المجلد ب،العدد47،جوان 2017،ص137

² زينب بن يونس، عزيزة عثمانى، قطاع التأمين في الجزائر - دراسة السوق الجزائرية للتأمين-،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية ،سنة 2018،ص46

³ سارة لابريش، القواعد الاحترازية في قطاع التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، سنة 2015،ص170 .

⁴ آمال السعد الله، تأمين الرقابة على قطاع في التشريع الجزائري، دفا تر السياسة والقانون، جامعة طاهري محمد بشار، كلية الحقوق ،العدد15،جوان 2016،ص586

- مراقبة مدى احترام الشركات ووسطاء التأمين للتشريع والتنظيم المتعلق بالتأمين وإعادة التأمين.
- التأكد من جاهزية وقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال الشركة.

الفرع الثالث: مديرية التأمينات.

أولاً- تعريف مديرية التأمينات:

مديرية التأمينات تعتبر المرآة العاكسة لوزارة المالية وهي تسمح بمعرفة كل ما يجري في قطاع التأمين وهي إحدى مديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة والتي تديرها لجنة الإشراف المكلفة بعملية الرقابة.¹

ثانياً- مهام مديرية التأمينات:

تتمثل مهامها فيما يلي:²

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية؛
- دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله؛
- الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالي.
- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛
- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين؛

¹ رشيدة بوركاي، نورة زيادي، رقابة الدولة على قطاع التأمين في القانون الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2022، ص40

² فطيمة يحيوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص104.

الفرع الرابع: الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين.

أولاً- تعريف الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين:

أنشئ في 22 فيفري 1994 وتم اعتماده في 24 أفريل 1994 وفقا للقانون رقم 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية. يهتم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين بمشاكل المؤمنين.¹

2- مهام الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين :²

- تمثيل المصالح المهنية المشتركة للمؤمنين على المستوى الدولي والوطني.
- العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة والمساهمة في تحسين مستوى تأهيل عمال القطاع.
- السعي لترسيخ أخلاقيات المهنة Déontologie والحفاظ عليها.
- تأسيس اتفاقية التعويض المباشر (Convention IDA) واتفاقية مخاطر (NAT-CAT)، إدخال الاكتواري وتكوين الاكتواريين.

¹ مصعب بالي، مسعود صديقي، تطور قطاع التأمين في الجزائر ،مجلة رؤى الاقتصادية ،جامعة الوادي،العدد11، ديسمبر 2016،ص354.

² صبرينة شراقة، دور الرقابة والاشراف في تنمية في قطاع التأمين في الجزائر ، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الاسمية والنظرية والتجربة التطبيقية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،خلال فترة 25/26 افريل 2011،ص:10.

المبحث الثاني: تحليل نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل إنتاج قطاع التأمين في الجزائر بصفة عامة بالمقارنة مع بعض الدول العربية حتى نتعرف على أهمية قطاع التأمين في كل دولة بالمقارنة مع الجزائر من خلال تحليل أربع نقاط رئيسية: إجمالي الأقساط، معدل الاختراق، التوظيفات المالية، كثافة التأمينات، ثم التطرق في المطلب الثاني على دور الشركات الخاصة بالجزائر ومدي مساهمتها في تطوير نشاط التأمين.

المطلب الأول: تطور نشاط التأمين في الجزائر للفترة (2016-2020)

من المعروف تاريخيا أن التأمين دخل المنطقة العربية في الحقبة الاستعمارية عن طريق الوكالات الأجنبية للشركات الأوروبية، وظل التأمين محصورا في المصالح الاقتصادية الاستعمارية لفترة طويلة. في عام 1904، تأسست الشركة الأهلية كأول شركة مصرية عربية بعد نهاية الحقبة الاستعمارية كانت اتجاهات:

أولاً: قامت بعض الحكومات بتأميم الشركات الأجنبية وتحويلها إلى الوطنية (الجزائر، مصر)؛
ثانياً: اتجهت بعض الاسواق إلى خلق كيانات وطنية عبر تجميع محافظ شركات الأجنبية في كيانات وطنية أو خلق كيانات جديدة (المغرب، تونس).

الفرع الأول: تطور إجمالي الأقساط

إجمالي الأقساط هي الإيرادات أو الأقساط المستحقة بموجب وثائق التأمين التي اصدرتها الشركة، أي انها تمثل ما يدفعه " المؤمن لهم " للشركة مقابل موافقتها على تعويض المؤمن له عن الضرر أو الخسارة التي يكون السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه.
ويمثل الجدول أدناه تطور إجمالي أقساط شركات التأمين في دول بعض دول شمال إفريقيا في الفترة من 2016 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (1-2): يمثل إجمالي الأقساط للفترة (2016-2020)

الوحدة: الدولار الأمريكي

البلد	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	1193800000	1223050000	1191850000	1226050000	1039920000
تونس	864610000	863040000	849950000	824000000	
مصر	2259960000	1520170000	1564110000	2025480000	2549402092
ليبيا	267074688	264672360	262650316	260083096	
المغرب	3579000000	4013160000	4406210000	4650690000	4562080000

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقرير عن سوق التأمين الجزائري

من خلال الجدول رقم 1-2 يتضح:

بالنسبة للجزائر: فإن إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة، هناك ارتفاع من سنة 2016 إلى سنة 2017 بمقدار 29250000 دولار أمريكي، في حين شهدت سنة 2018 انخفاض بمقدار 31200000 دولار أمريكي، أما سنة 2019 شهدت ارتفاع بمقدار 34200000 دولار أمريكي، وسنة 2020 شهدت انخفاض بمقدار 186130000 دولار أمريكي، وهذا التذبذب راجع إلى أزمة الحراك السياسي وأزمة كورونا خلال سنة 2020 و تذبذب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

بالنسبة لليبيا وتونس فإن إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة، هناك انخفاض مستمر من سنة 2016 إلى سنة 2020. وذلك بسبب تخدم الظروف السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلدين.

أما مصر فإن إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة، انخفضت في سنتي 2017-2018 ثم عاودت الارتفاع سنة 2019-2020 وهذا راجع إلى إصدار تعديلات وقرارات تنظيمية مثل إصدار الإلكتروني لبعض وثائق التأمين.

أما المغرب فإن إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة، هناك ارتفاع مستمر خلال كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2020 انخفاض وهذا راجع إلى أزمة كوفيد 19، وهو أحسن بلد من حيث إجمالي الأقساط بقيمة تفوق 4 ملايين وخمس مئة مليون دينار أمريكي.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق)

يشير معدل الاختراق إلى النسبة بين الأقساط والناتج الداخلي الخام، بمعنى ما تمثله حصة قطاع التأمين من الناتج الداخلي الخام المخصصة من أجل شراء إنتاج التأمينات فهو يوضح الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني لأي دولة.

الجدول رقم (02-02): يمثل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2020-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

الناتج الداخلي الخام					
2020	2019	2018	2017	2016	
0.72	0.72	0.68	0.72	0.75	الجزائر
	2.10	2.14	2.17	2.07	تونس
0.70	0.67	0.63	0.64	0.68	مصر
	0.50	0.50	0.70	1.02	ليبيا
4.04	3.89	3.73	3.66	3.46	المغرب

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقرير تأمين العربي عن سوق التأمين الجزائري

من خلال الجدول 02 يتضح:

بالنسبة للجزائر: إن دور قطاع التأمين ومساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذا أنها لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 1%، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2016 قدرت ب0.75% وفي سنة 2018 سجلت أدنى نسبة قدرت ب0.68% وخلال فترة (2020-2019-2017) سجلت نسبة قدرت ب0.72%

أما تونس: ساهم قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بمعدل تجاوز 2% خلال فترة المدروسة، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2017 قدرت ب 2.17 %، وفي سنة 2016 سجلت أدنى نسبة قدرت ب 2.07 % وفي سنتي 2018 2019 حققت نسبة قدرها 2.14 % ، 2.10 % على التوالي.

في مصر: حيث ساهم قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام لدولة مصر بمعدل لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 1%، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 قدرت

ب0.70% ، وفي سنة 2018 سجلت أدنى نسبة قدرت ب0.63% ، وخلال سنتي 2017 و2019 سجلت نسب قدرها 0.64% و0.67% على التوالي.

ليبيا: ساهم قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام لدولة ليبيا بمعدل 1.02% سنة 2016 كأعلى نسبة خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت سنة 2017 نسبة قدرت ب0.70% وفي سنتي 2018 و2019 حققت أدنى نسبة تقدر ب0.50%

أما المغرب: سجل قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة وحيث تعتبر أحسن دولة من حيث معدل الاختراق.

الفرع الثالث: تطور التوظيفات المالية

تؤدي الأقساط المجمعة لدى شركات التأمين دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال توظيف هاته الأموال في مختلف دواليب الاقتصاد والمساهمة في تمويل الاستثمارات وتوفير الاحتياجات المالية للدولة لتنفيذ مشاريعها. ولأجل ذلك تهتم مختلف الدول بتنظيم قطاع التأمين لجعله يساهم في النمو الاقتصادي وتوفير ما تحتاجه الدولة من تمويل.

ويمثل الجدول أدناه المجالات التي توظف فيها مختلف شركات التأمين العاملة في الجزائر في

الفترة (2016-2020) مصادر أموالها

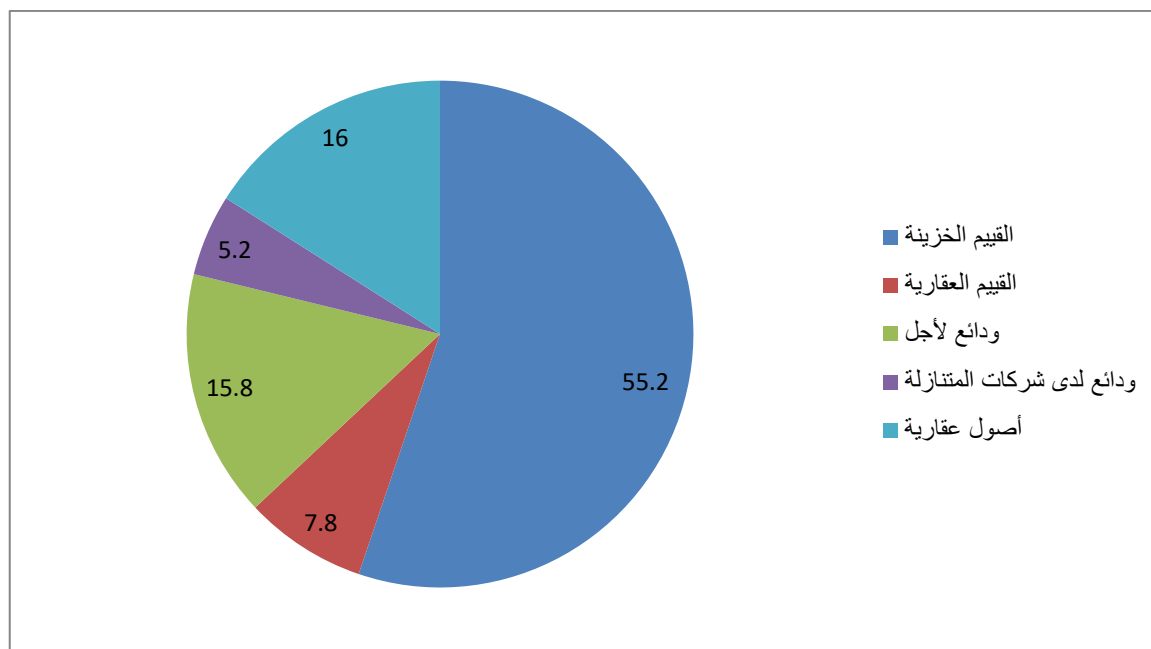
الجدول رقم (02-03): يمثل تطور التوظيفات المالية للفترة (2016-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

2020		2019		2018		2017		2016		البيان
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
56	191447	57	184555	56	162166	55	149981	52	138959	قيم الخزينة
07	25094	07	23267	08	23311	08	22647	9	24356	قيم عقارية
15	49602	14	45593	15	43938	17	45804	18	46454	ودائع لأجل
05	17726	05	14653	06	14832	05	12411	5	12673	ودائع لدى الشركات المتنازلة
83	283869	83	268069	84	244247	84	230843	84	222442	إجمالي التوظيفات المالية
17	56365	17	55325	16	44992	16	43032	16	42918	أصول عقارية
100	340234	100	323394	100	289239	100	273875	100	265360	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية

الشكل رقم (03-02): متوسط التوظيفات المالية للشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

إن استثمارات مؤسسات التأمين في نمو متواصل طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفع من مبلغ 265360 مليون دج سنة 2016 ليصل إلى 340234 مليون دج سنة 2020 وهذه الزيادة مدفوعة بنوعين من التوظيفات هما: قيم الخزينة والودائع لأجل الذين يشكلان ما بين 70% من إجمالي التوظيفات في أغلب السنوات.

بقيت قيم الخزينة تستحوذ على الحصة الأكبر من التوظيفات طيلة الفترة، وهذا راجع بان الدولة تلزم مؤسسات التأمين بتوظيف نصف استثماراتها في قيم الخزينة، حيث وصلت إلى 191447 مليون دج سنة 2020.

الفرع الرابع: الكثافة التأمينية

يقصد بكثافة التأمين هي نصيب الفرد من إجمالي الأقساط، وهذا المؤشر يبين مدى إنفاق الفرد الواحد على التأمين، وهذا المؤشر يستعان به لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح مبلغ إنفاق الفرد الجزائري على التأمين.

الجدول رقم (04-02): تطور معدل الكثافة التأمينية للفترة (2016-2021)

الوحدة : دج

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الكثافة التأمينية	3206.9	3236.9	3263.7	3382.1	3165.8	3163

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن:

حيث قدر أدنى إنفاق على التأمين سنة 2020 بمقدار 3165.8 دينار جزائري للفرد وهذا راجع للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري وفي ظل أزمة كورونا، ليرتفع إلى 3382.1 دينار جزائري في سنة 2019.

المطلب الثاني: تطور نشاط شركات التأمين الخاصة في الجزائر للفترة (2011-2021)

يؤدي قطاع التأمين في الجزائر دورا فعالا في تأمين وضمان الاملاك والافراد ضد كل المخاطر التي تواجهها وتهدد وجودها، وبعد تحرير سوق التأمين في الجزائر يسعى قطاع التأمين الخاص بمختلف شركاته الى تقديم وتطوير خدماته الخاصة، فيما يتعلق بالأضرار بحياة الافراد.

الفرع الأول: مساهمة الشركات الخاصة في إنتاج قطاع التأمين للفترة (2011-2021)

الجدول رقم(05-02):تطور إنتاج قطاع التأمين في مختلف الشركات الجزائرية للفترة(2011-2021)

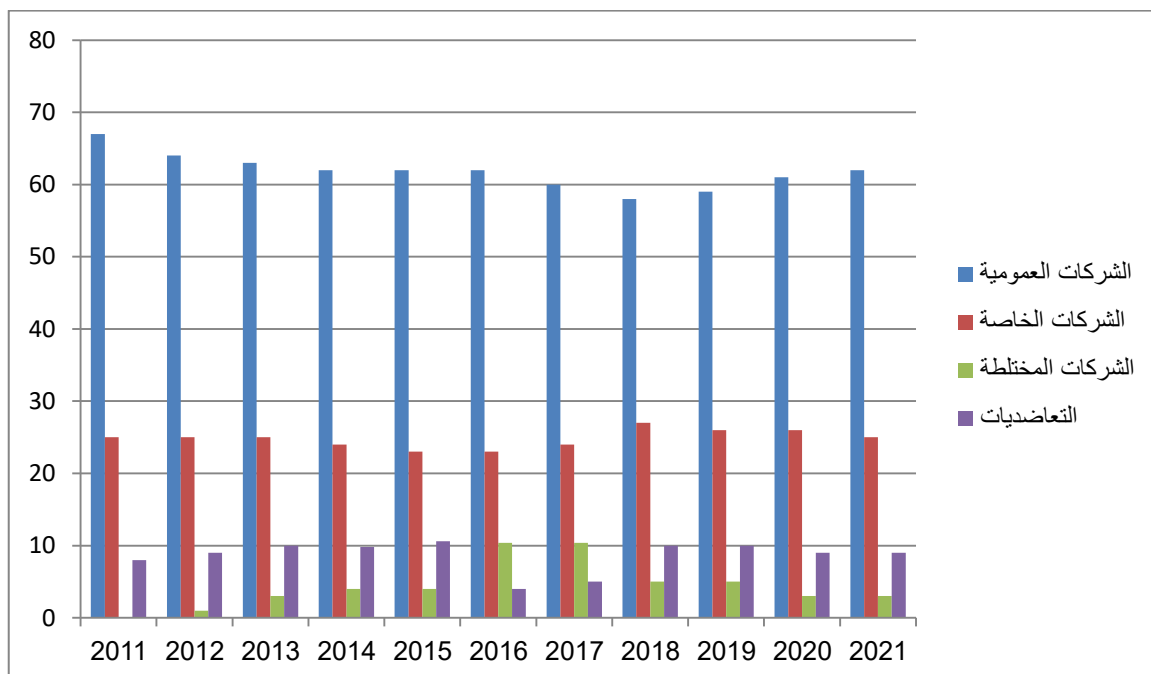
الوحدة: نسبة مئوية %

السنة	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	الشركات المختلطة	التعاضديات
2011	67	25	-	8
2012	64	25	1	9
2013	63	25	3	10
2014	62	24	4	9.8
2015	62	23	4	10.6
2016	62	23	10.4	4
2017	60	24	10.4	5
2018	58	27	5	10
2019	59	26	5	10
2020	61	26	3	9
2021	62	25	3	9

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية.

والشكل الموالي: يوضح بشكل أكبر مدى مساهمة كل نوع من الشركات على حدى من إجمالي إنتاج قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2021.

شكل رقم (02-04) تطور إنتاج قطاع التأمين في مختلف الشركات الجزائرية للفترة (2011-2021):



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أن شركات التأمين العمومية للجزائر مستحوذة خلال فترة الدراسة من 2011 إلى غاية 2021 على حصة تفوق 65% رغم انخفاضها منذ سنة 2011 من 67% إلى 58% سنة 2018 لصالح الشركات الخاصة.

أما حصة الشركات الخاصة قد بقيت تقريبا ثابتة خلال فترة الدراسة فقد تذبذبت نسبتها في حدود بسيطة تتراوح بين 23% و 27% كحد أقصى سنة 2018

ويمكن تفسير ذلك أن المراحل التاريخية التي عرفها سوق التأمين في الجزائر تركت بصمتها إلى اليوم، فآثار مرحلة التأمين وتخصص الشركات مازالت تلقي بظلالها على تركيبة السوق وغياب المنافسة، شركات قطاع العام ما زالت تستحوذ علي أكثر من 60 % من السوق فشركة "SAA" تستحوذ علي أكبر نسبة من التأمينات بـ 27% من السوق الوطني.

الجدول رقم (06-02): تطور إنتاج شركات التأمين الخاصة في الجزائر لفترة (2011-2021)

2015		2014		2013		2012		2011		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
3	3203	3	3506	3	3303	3	3373	3	2849	GAM
4	4707	4	4491	4	4015	3	3277	3	2797	SALAMA
2	2152	2	2613	2	2725	2	2314	2	1868	TRUST AIGERIA
3	4432	4	4427	4	4150	4	3715	5	3903	ALLIANCE Assurances
7	9079	7	8859	7	7585	7	6680	7	6113	CIAR
3	3594	3	3943	4	4057	4	3595	4	3203	A2
1	1358	1	1109	1	1131	1	977	-	-	MACIR VIE
1	1565	1	1374	1	1208	1	1073	1	901	CARDIF EL-DJAZAIR

2021		2020		2019		2018		2017		2016		
النسبة	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
2	3163	4	1888	5	2206	5	2058	5	1810	4	1613	GAM
3	4322	7	2856	8	3767	9	3631	9	3456	9	3385	SALAMA
4	6060	6	2519	4	1724	3	1242	3	1191	2	844	TRUST AIGERIA
3	4823	7	3130	8	3797	8	3461	8	3240	8	3007	ALLIANCE Assurances
6	8652	20	8531	20	9575	23	9661	22	8595	22	8415	CIAR
3	3842	7	3128	6	3103	6	2301	4	1712	4	1454	A2
1	1026	1	376	2	926	2	938	3	1055	3	1083	MACIR VIE
2	3216	/	/	/	/	/	/	/	/	0	0	CARDIF EL-DJAZAIR

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية.

من خلال تحليلنا المفصل للجدول الشركات الخاصة يتضح لنا:

شركة SALAMA: قد حققت رقم أعمال 2856 مليون دج بنسبة مساهمة 7% سنة 2020.

شركة CARDIF: قد شهدت تطورا من سنة 2011 الى سنة 2015 بمبلغ قدره 1565 مليون دج بنسبة 1% اما في سنة 2016 الى 2020 لم نشاهد اي نشاط.

شركة TRUST: تعتبر أول شركة خاصة ناشطة بسوق التأمين الجزائري وهذا ما نلاحظ من خلال المعطيات الجدول فان رقم أعمالها قد شهد عدة تذبذبات حيث وصل رقم أعمالها 2519 مليون دج وبنسبة 6%.

شركة GAM: شهدت هذه شركة انخفاض مستمر في رقم أعمالها إلى أن وصل 1888 مليون دج بنسبة 4% هذه المساهمة ضعيفة تؤدي إلى ضعف استراتيجياتها التنافسية.

شركة A2: حيث ارتفع رقم أعمالها من سنة 2011- إلى سنة 2014 بمعدل 3943 مليون دج بنسبة 3%، حيث شهد من سنة 2015 إلى سنة 2020 تذبذبا إلى أن وصل 3128 مليون دج بنسبة مساهمة 7% شركة Macirvie: بدأت برقم اعمال 977 مليون دج سنة 2012 لينخفض في سنة 2020 برقم اعمال 376 مليون دج بنسبة مساهمة 1%.

شركة ALLIANCE: قد شهدت هذه الشركة تذبذب في رقم اعمالها الي ان وصل سنة 2020 الى 3130 مليون دج بنسبة 7%.

شركة CIAR: شهدت ارتفاع مستمر في انتاجها خلال السنوات المدروسة بمبلغ 8531 بنسبة مساهمة متزايدة قدرها 20%.

الفرع الثاني: التعويضات

تتمثل التعويضات في المبالغ المالية التي تدفعها شركات التأمين كمقابل على الأضرار التي لحقت بزيائنها (المؤمن لهم)

الجدول رقم (02-07): يمثل تطور التعويضات للفترة (2011-2021)

2015		2014		2013		2012		2011		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
2	1614	3	1811	3	1629	3	1523	4	1602	GAM
2	2254	4	2228	4	1941	4	1808	4	1539	SALAMA
1	1156	2	986	3	1702	1	701	1	546	TRUST AIGERIA
2	1909	3	2026	4	2141	4	1815	4	1766	ALLIANCE
6	5498	8	5185	9	5027	8	4196	9	3935	CIAR
2	1577	3	1822	4	2166	2	999	3	1454	A2
0	155	0	80	-	107	-	59	-	-	MACIR VIE
0	249	0	155	-	114	0	114	0	40	CARDIF EL- DJAZAIR
17	16621	26	15771	27	14540	28	14155	27	11473	SAA
14	13422	15	9448	14	7713	15	7720	19	8188	CAAR
13	12759	16	9611	15	8300	15	7792	16	7121	CAAT
4	3578	6	3947	4	2376	10	5087	5	2343	CASH
0	230	0	186	-	123	-	94	0	52	MAATEC
7	6719	9	5548	8	4331	8	3926	7	2858	CNMA
1	880	2	985	-	229	-	15	-	-	AXA Dommage
1	665	1	549	1	427	0	103	0	32	SAPS
1	528	1	557	1	532	1	330	1	227	TALA
1	717	1	647	1	518	-	232	-	-	CAARAMA
1	507	0	238	-	107	-	21	-	-	AXA VIE
0	52	0	52	-	39	-	16	-	-	Le Mutualiste
0	230	0	186	-	-	-	-	-	-	AGLIC
100	71088	100	61832	100	54059	100	50706	100	43176	المجموع

2021		2020		2019		2018		2017		2016		
النسبة	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
2	1685	3	1617	3	2430	3	2100	2	1621	3	1998	GAM
3	2215	4	2296	3	2407	3	2426	3	2262	3	2332	SALAMA
2	1797	2	1362	2	1563	2	1270	2	1143	2	1338	TRUST AIGERIA
3	2436	3	2071	3	2579	4	2480	3	2203	3	2059	ALLIANCE Assurances
7	4922	8	4859	8	5615	8	5232	8	5905	8	5877	CIAR
2	1689	2	1306	2	1704	2	1552	2	1379	2	1436	A2
0	362	0	235	0	277	0	186	0	122	0	149	MACIR VIE
2	1180	1	761	1	456	0	267	0	249	0	206	CARDIF EL-DJAZAIR
19	13623	21	12937	22	16286	23	15981	22	15601	23	16169	SAA
11	7852	13	7959	11	8382	13	9323	16	11622	18	12358	CAAR
19	13873	18	11055	17	12942	17	12062	19	13428	20	13691	CAAT
10	7033	9	5339	8	6216	5	3454	5	3450	3	2425	CASH
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	MAATEC
10	7098	10	5978	11	8350	12	8472	10	7139	10	6802	CNMA
1	780	1	699	2	1162	2	1235	2	1077	1	362	AXA Dommage
2	1343	2	959	2	1149	1	991	1	895	1	651	SAPS
1	729	1	561	1	493	1	544	1	621	1	579	TALA
2	1431	2	1003	1	1101	1	630	1	705	1	809	CAARAMA
2	1747	1	912	1	1003	2	1098	2	1150	0	266	AXA VIE
-	71	0	71	0	69	0	67	0	53	0	56	Le Mutualiste
1	722	1	381	0	361	0	128	0	17	-	0	AGLIC
100	72588	100	62361	100	74544	100	69497	100	70640	100	69562	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم التعويضات في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة عرفت تذبذب بين 60000 مليون دج و 70000 مليون دج ابتداء من سنة 2014 الى غاية 2020 وتم تسجيل أعلى نسبة نمو في 2014 مقارنة ب 2013 ومن هنا يتضح تسجيل أعلى نسبة نمو اقساط مكتتبة يتبعها نمو في التعويضات خلال نفس السنة اي سنة 2014

أما فيما يخص التعويضات حسب الشركات، فتبقى الشركات العمومية أعلى حصة من اجمالي التعويضات تتقدمها كل من الشركة الوطنية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بنسب متوسطة تتراوح ما بين 14.1%، 23.6% و 13.6% على الترتيب.

أما الشركات الخاصة لم تتعدى مبلغ تعويضات التي دفعتها للمؤمن عليهم فالغالب نسبة 24% من اجمالي التعويضات .

ونفصل تطور التعويضات في الشركات الخاصة في النقاط التالية :

- شركة SALAMA: قد سجلت هذه الشركة تعويضات متزايدة خلال السنوات الأولى إلى أن وصلت 2332 مليون دج سنة 2016 بنسبة تعويض 3%، أما في السنوات الاخيرة قد شهدت تذبذب في حجم تعويضاتها الى ان وصل 2296 مليون دج بنسبة 4% سنة 2020.

- شركة CARDIF: قد سجلت تعويضات متزايدة ومستمرة خلال الفترة المدروسة إلى أن وصل حجم تعويضاتها في سنة 2020 الى 761 مليون دج بنسبة 1% نلاحظ ان نسبة التعويض ضعيفة وهذا راجع الى ضعف رقم اعمالها.

- شركة TRUST: قد شهدت تذبذب في حجم تعويضاتها خلال الفترة الدراسة الى ان وصل سنة 2020 الى 1362 مليون بنسبة 2%.

- شركة GAM: نلاحظ ان في سنة 2019 ساهمت بأعلى حجم من التعويضات يقدر ب 2430 بنسبة 3% اما في السنوات الاخري يتراوح من الزيادة الى النقصان إلى أن وصل سنة 2020 الى 1617 مليون دج بنسبة 3%.

- شركة A2: عدم استقرار في حجم تعويضاتها الذي قدر سنة 2020 بـ 1306 مليون دج بنسبة 2%، اما في سنة 2013 حققت اعلى حجم من التعويضات يقدر بـ 2166 مليون دج بنسبة 4%.
- شركة Macir vie: نلاحظ ان نسبة معدومة وحجم تعويضاتها ضعيف بالنسبة للشركات الخاصة الاخرى.
- شركة ALLIANCE: نلاحظ انها من سنة 2011 الى سنة 2013 قد ارتفع حجم تعويضاتها تقدر بـ 2141 مليون دج بنسبة 4% ومن سنة 2014 الى سنة 2020 شهدت تذبذب في حجم التعويضات .
- شركة CIAR: قد شهدت تطورا ملحوظا من سنة 2011 الى سنة 2017 بحجم تعويضات قدر بـ 5905 مليون دج بنسبة 8% وفي السنوات الثلاث الأخيرة قد تراجعت في حجم التعويضات إلى أن وصل 4859 مليون دج بنسبة 8% سنة 2020.
- ونلاحظ سيطرة الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CAIR على اكبر نسبة متوسطة من التعويضات بمعدل 8.88% ثم تليها شركة SALAMA بـ 3.77% و ALLIANCE بـ 3.66% .

الفرع الثالث: التوظيفات المالية

كما تطرقنا له في الجانب النظري فإن شركات التأمين قصد الوفاء بالتزاماتها، فإنها تلجأ الى توظيف الاقساط المحصلة عليها بالإضافة الى الاحتياطات والمخصصات ومختلف مصادر أموالها في استثمارات مختلفة اهمها قيم الخزينة، قيم عقارية، ودائع لأجل وودائع لدى الشركات المتنازلة. والجدول الموالي يوضح تطور التوظيفات المالية في الشركات الخاصة كل واحدة على حدى

الجدول رقم (08-02): يمثل تطور التوظيفات المالية في شركات التأمين الخاصة للفترة (2011-2021)

2015		2014		2013		2012		2011		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
2	2768	2	2858	2	2608	1	1762	1	1622	GAM
2	3805	2	2990	1	2583	1	2139	1	1883	SALAMA
2	3658	3	3668	2	3209	2	3534	2	3283	TRUST AIGERIA
1	2322	2	2702	2	2620	2	2318	1	2041	ALLIANCE Assurances
3	4055	3	3878	2	3123	2	3022	2	3022	CIAR
1	1216	1	1132	0	706	1	940	1	820	A2
0	290	0	200	0	200	0	200	0	0	MACIR VIE
1	1750	1	1310	1	1260	0	745	1	1095	CARDIF EL- DJAIR

2021		2020		2019		2018		2017		2016		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
1	2375	1	2925	1	2900	1	3568	2	3018	2	2718	GAM
3	7848	3	7131	2	6219	2	5790	3	5215	3	4330	SALAMA
1	2122	1	2721	1	3055	1	2578	1	2068	2	3971	TRUST AIGERIA
1	2949	1	2926	1	2604	1	2429	1	2393	1	2270	ALLIANCE Assurances
2	6362	2	6457	2	5655	2	5315	3	4710	3	4510	CIAR
1	4252	1	3800	1	3205	1	2672	1	1632	1	1359	A2
0	370	0	370	0	370	0	370	0	370	0	270	MACIR VIE
1	3484	1	3708	1	3452	1	3446	2	260	1	2040	CARDIF EL- DJAZAIR

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد علي التقارير السنوية للوزارة المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن:

نسبة مساهمة شركات التأمين الخاصة ضعيفة في التوظيفات المالية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة المدروسة، فلم تتجاوز 3% بالنسبة لأغلب الشركات، وهذا راجع لضعف انتاجها وفي هذا الشأن تعتبر القوانين المحددة للتوظيف المالي مقيدة للشركات التأمين في الجزائر بشكل عام، حيث لا تسمح لها بالاختيار الامثل لمحفظتها المالية التي تتوافق واستراتيجيتها إذ أن المشرع الجزائري يفرض وضع 50% من مدخراتها في قيم الدولة (الخزينة) والتي لا يفوق عائدها 5 % والذي لا يقارب حتى معدل التضخم الذي يصل 7 % المسجل في نهاية سنة 2020.

و50% الباقية توجه حسب الفرصة المتاحة في السوق، إلا أن محدوديته نشاط سوق القيم المتداولة (البورصة) وسوق العقارات الذي ما يزال غير واضح للعالم بسبب غياب التشريعات التنظيمية له، جعل توظيفات شركات التأمين الجزائرية توجه إلى قيم الدولة والایداعات لأجل مما قلل من مساهمتها في تمويل الاستثمارات الوطنية .

الفرع الرابع: صيرفة التأمين

يقصد بصيرفة التأمين " هي عملية توزيع المنتجات التأمينية عبر مختلف القنوات والشبائك البنكية "، واستعمل هذا المصطلح لأول مرة في فرنسا عام 1971 للتعبير عن بيع منتجات تأمينية عن طريق وساطة الشبكة المصرفية، حيث تم أول عقد للتوزيع بين القرض الليوني والمجمع الطبي الفرنسي

ونظرا لأهمية التأمين ودوره في تعبئة المدخرات تمت مراجعة قانون النقد والقرض من خلال المادة 75 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض بمنح الترخيص للبنوك بممارسة أنشطة أخرى شرط أن تكون مرخصة من طرف مجلس النقد والقرض، وكذا مراجعة قانون التأمينات من خلال القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07-95 الصادر في 25 جانفي 1995 والذي من بين ما نص عليه تنويع قنوات توزيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عبر الشبكة البنكية أو عن طريق المشاريع المشتركة أو تملك البنوك لشركات التأمين أو حتى اتفاقيات التوزيع .

وبإصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007، تم السماح بإمكانية إنشاء شبائك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ويتم تحديد النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية، وتتصرف هذه

الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين كما تم تحديد المنتجات التأمينية التي يمكن أن توزعها البنوك والمؤسسات المالية ومسؤوليات كلا الطرفين شركات التأمين والوكيل (البنوك) من خلال القرار الوزاري الصادر في أوت 2007. حيث تستفيد البنوك والمؤسسات المالية وشبه المالية من عمولات محددة على كل منتج تأمين مباع على مستوى وكالاتها، تحسب العمولة بنسبة مئوية من قسط التأمين الصافي.

وبعد صدور هذا القرار تم إبرام عدة اتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك جسدت هذا الاهتمام، وقد كانت بعض الاتفاقيات نوعا ما ناجحة .

الجدول رقم(09-02): يمثل تطور صيرفة التأمين للفترة (2011-2021)

2015		2014		2013		2012		2011		
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
22	489	16	320	17	285	12	151	11	124	SAA
0	4	0	6	-	4	0	1	3	32	CAAR
1	27	1	13	-	5	0	1	-	-	AXA vie
3	64	2	42	1	18	0	0.3	-	-	SAPS
7	169	13	246	10	166	5	62	2	22	Caarama
66	1487	68	1331	71	1171	83	1072	84	901	CARDIF EL-DJAZAIR
1	22	0	5	-	-	-	-	-	-	AXA Dommage
-	-	-	-	-	-	0	0	0	0.03	Caat

2021		2020		2019		2018		2017		2016		
النسبة	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
8	481	8	467	10	545	8	390	6	275			SAA
0	14	0	9	0	12	0	9	0	7			CAAR
1	81	1	71	2	89	2	92	1	62			AXA Dommage
6	347	7	371	5	298	1	22	1	28			SAPS
0	0	0	5	--	-	-	-	-	-	-	-	Trust
10	615	2	502	12	671	15	931	29	1378			Caarama assurance
50	3109	51	2845	47	2642	52	2496	51	2441			CARDIF EL- DJAZAIR
6	389	7	406	6	311	5	258	3	162			AXA Vie
19	1168	16	878	19	1049	17	830	8	44			AGLIC

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير السنوية للوزارة المالي

مع بداية انعقاد مختلف الاتفاقيات بين البنوك وشركات التأمين استطاعت صيرفة التأمين أن تحقق ما قيمته 227 مليون دينار سنة 2008 أي ما نسبته 0.33 % من إجمالي رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر لتصل إلى 1079 مليون دج أي 1.24 % سنة 2011 وهي السنة التي تم فيها تفعيل مختلف الاتفاقيات المبرمة ليرتفع إلى ما قيمته 6204 مليون دج أي ما نسبته 4.28 % من قطاع التأمين سنة 2021 ،

تساهم شركة كارديف للتأمينات بنسبة 50 % من صيرفة التأمين، ومن بين المنتجات الموزعة عبر البنوك حقق تأمين الأشخاص أكبر حصة سوقية والتي بلغت نسبتها 90 % من إجمالي الأقساط المحصلة عن طريق البنوك، 50 % كانت من نصيب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي يعتبر أول بنك من حيث الحصة السوقية لصيرفة التأمين ، وتواجه صيرفة التأمين في الجزائر عدة تحديات أهمها:

التحديات من جانب البنوك:

- **العلامة التجارية:** في الجزائر فقد أعطى التخطيط المركزي للبنوك صورة نمطية معينة، فالبنوك اعتادت على القيام برد الفعل بدل الفعل والتخلي عن الابتكار إلى جانب نقص الاحتراف والعجز في السياسات التجارية، والذي يعتبر عائق مهم لنمو وتطوير صيرفة التأمين في الجزائر
- **الوسائل التقنية:** من أجل تحسين إدارة عمليات بنك التأمين، فإنه من الضروري ربط نظام معلومات البنك مع نظام معلومات شركة التأمين الشريكة، لكن معظم البنوك وشركات التأمين الجزائرية لا تملك نظام معلومات فعال، وهذا ما يشكل حاجزا وعقبة أمام صيرفة تأمين فعالة.

ب- التحديات من جانب شركات التأمين:

- **سمعة شركات التأمين:** تمتلك شركات التأمين الجزائرية عموما صورة سيئة بين الزبائن بسبب التأخر في معالجة الخسائر، خاصة فيما يتعلق بأضرار السيارات، حيث ينتظر المؤمن له أسابيع أو شهورا من أجل الحصول على تعويض
- **هيمنة شركات التأمين العمومية:** يسيطر القطاع العام على ما نسبته 74 % من إجمالي سوق التأمين في الجزائر مما يضعف المنافسة كآلية لتطوير المنتجات التأمينية وتحسين أسعار العروض وخدمات التأمين لجلب الأفراد
- **سوق تأمين غير مستغلة:** يوصف سوق التأمين في الجزائر بأنه سوق محدود وضيق وهذا ما

يؤكدده معدل النفاذية للقطاع والذي لا يتعدى في أحسن الظروف 1 % بالرغم من تحرير وفتح القطاع التأمينية للخواص في 1995 بموجب الأمر 95-07 إلا ان إقبال الفرد الجزائري على الخدمة التأمينية مازال ضعيفا

ج-التحديات من جانب العميل:

- **موانع الثقافية والدينية:** إن التضامن الذي يتميز به المجتمع الجزائري والوازع الديني والاعتقاد بحرمة المنتجات التأمينية وخاصة التأمين على الحياة وضعف الوعي والثقافة التأمينية لدى العديد على الأشخاص والمؤسسات في اقتناء منتجات التأمين يشكل أهم تحدي لتطوير نشاط التأمين ككل وليس فقط صيرفة التأمين.
- **ضعف الادخار وتدني القدرة الشرائية:** إن تدني القدرة الشرائية تجعل المواطن في وضعية تغطية الحاجات الأساسية ويكتفي بالتأمينات الإجبارية وبالتالي ينخفض الطلب على خدمات التأمين الأخرى، فتدني مستوى الدخل الفردي في الجزائر يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعيق نشاط البنكي والتأميني عموما ومنه تشكل حاجزا إضافيا لتطوير صيرفة التأمين

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن قطاع التأمين مر بالعديد من المراحل والتطورات سواء من ناحية القوانين المنظمة أو من حيث الإنتاج ورقم الأعمال الذي حققته الشركات الناشطة في هذا القطاع ومن خلال الدراسة التحليلية لشركات التأمين الخاصة تمكنا من التعرف على تطور نشاط شركات التأمين الخاصة، وذلك من خلال تطور رقم أعمال قطاع التأمين وتطور إنتاج الشركات الخاصة في الجزائر والتوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة وتوصلنا إلى أن شركات التأمين الخاصة تساهم بنسبة ضعيفة في كل من إجمالي إنتاج القطاع ، التوظيفات، والتعويضات المالية، ماعدا صيرفة التأمين التي تسيطر على 50 بالمئة من نشاطها شركة كارديف الخاصة .

الخاتمة

الخاتمة

✓ خلاصة عامة للبحث:

يعد نظام التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضع عددا من الأشخاص يجمعهم هاجز تحسن الخطر معين ساعيا لتوفير الضمان والطمأنينة إلى من يلحق به هذا الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع. وبتعدد الأضرار التي يتعرض لها الإنسان تحددت صور وأنواع التأمين، هذا ما أدى إلى نشوء قطاع التأمين، ويقوم هذا القطاع على مبادئ وخصائص تميزه عن بقية القطاعات الأخرى .

وشركات التأمين دورا مزدوج، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلاقى الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها لتحقيق عوائد وأرباح.

ولإعطاء صورة أكثر لدراستنا قمنا بدراسة واقع قطاع التأمين، وهذا من خلال التطرق إلى التطور التاريخي الذي مر به قطاع التأمين، وكذلك بتحليل نشاط شركات التأمين خلال الفترة (2011-2020).

نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى «تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي إنتاج قطاع التأمين» فقد ثبت صحتها من خلال تحليلنا لإنتاج قطاع التأمين في الجزائر حيث وجدنا من خلال ان نسبة مساهمة الشركات الخاصة منذ 2011 إلى غاية 2021 لم تتعدى نسبة 27% كأقصى تقدير سنة 2018 ؛

- بالنسبة للفرضية الثانية «تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين» فقد ثبت صحتها فمن خلال تحليلنا لتوظيفات الشركات الخاصة فإن أغلبها لم تتعدى 3% من إجمالي التوظيفات المالية للشركات التأمين ككل؛

- أما الفرضية الثالثة والأخيرة «تساهم شركات التأمين الخاصة بنسب ضعيفة من إجمالي نشاط صيرفة التأمينات» فقد تبين خطأها فبتحليلنا لنشاط صيرفة التأمين وجدنا أن الشركات الخاصة تسيطر على هذا النشاط أو بالأحرى شركة cardiff بما يفوق 50% من هذا النوع من النشاط ؛

- نتائج الدراسة:

- ✓ لقد حقق قطاع التأمين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تطورات هائلة على المستوى المحلي.
- ✓ بعد إتباع الجزائر إصلاحات اقتصادية إعادة النظر لقطاع التأمين وهذا لمواكبة التغيرات التي أفرزها اقتصاد السوق من خلال أحداث أطر قانونية تنظم القطاع وتعمل على تحريره، من خلال فتح المجال أمام المستثمرين والخواص الذين يفعلون المنافسة التأمينية.
- ✓ شركات التأمين العمومية تأخذ الحصة الأكبر مقارنة بشركات التأمين الخاصة التي كانت تمثل % 09 من سوق التأمين في الجزائر.

- توصيات الدراسة:

- ✓ نوصي من خلال دراستنا هذه على التركيز على التقنيات والأنشطة الحديثة كصيرفة التأمين والتأمين التكافلي وغيرها...، لرفع مساهمة شركات التأمين الخاصة في القطاع لتطوير أدائه بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ الاهتمام بتسويق الخدمات التأمينية وقيام كل شركة تأمينية بشرح سياستها لزيائنها.
- ✓ يجب على الهيئات المعنية بالقطاع نشر ثقافة التأمين بين افراد المجتمع.

- آفاق الدراسة:

- في الأخير نأمل أن يكون هذا البحث قد فتح مجالا للقيام بدراسات أخرى لهذا نقترح المواضيع التالية:
- ✓ التأمين المصرفي في البنوك التجارية وعلاقته بشركات التأمين الخاصة.
- ✓ السياسات التسويقية الحديثة لدى شركات التأمين الجزائرية.
- ✓ استراتيجية سوق التأمين الجزائري الحديثة.
- ✓ دور المعايير الاحترافية الدولية في ادارة مخاطر التأمين وآفاق تطويرها في شركات التأمين الجزائرية



قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
2. راشد راشد، التأمينات البرية في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في 09 أوت 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
3. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.
4. سناء محمد علي هلال، أخطار وتأمينات التجارة الخارجية، مكتبة عين الشمس، القاهرة

رسائل جامعية:

5. اسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2012
6. إكرام كاملي، دور وأهمية التسويق في المؤسسات التأمين في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة التأمين ترست - ، ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2020/2019
7. أمجاد مداسي، فوزية علواني، مساهمة شركات التأمين الخاصة في قطاع التأمين بالجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تأمينات، جامعة المسيلة، سنة 2018- 2019
8. بالي مصعب، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2016/1980، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018
9. بثينة طايق، عباسي سلسبيل، المحاسبة في شركات التأمين ،دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2020/2019

10. حسين شرقي وآخرون، دور مؤسسات تأمين في ادارة الاخطار - دراسة حالة - ، مذكرة
 ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2020/2019
11. حورية حميدوش ، حوكمة شركات التأمين من خلال تطبيق معايير الملاءة المالية،
 رسالة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2017، 2018/3
12. رشيدة بوركايب، نورة زيادي، رقابة الدولة على قطاع التأمين في القانون الجزائري ،مذكرة
 ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي، سنة 2022
13. زينب بن يونس، عزيزة عثماني، قطاع التأمين في الجزائر - دراسة السوق الجزائرية
 للتأمين-،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية ،سنة 2018
14. زينب بن يونس، عزيزة عثماني، قطاع التأمين في الجزائر -واقع وتحديات -، مذكرة نيل
 شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة المسيلة ، 2017-
 2018
15. عودة بوسحابة، تطور عقد التأمين في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة نيل شهادة
 ماستر، تخصص التأمينات والمسؤولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، بمستغانم، 2016-
 2017
16. سارة لابريش، القواعد الاحترافية في قطاع التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم
 الاقتصادية، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، سنة 2015
17. سامية محيي، النظام القانوني لعقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة
 ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2016-2017
18. سليمة طبائية ،دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ
 المالي الدولية ،مذكرة لنيل شهادة دكتورا كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 1-
 2013/2014،
19. سمية بوطلة، النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة
 الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ،2019-
 2020

20. حميدي نعيمة، إشكالية تطوير قطاع التأمين في الجزائر بين تحديات الواقع وآفاق التطوير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تأمينات، جامعة علي لونيسي-البليدة-2
21. شرفوح لويظة، أثر التحرير المالي علي القطاع المالي في الجزائر دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2021/2020
22. شعلال هاني، طالب كريم، النظام القانوني للوكيل العام للتأمين، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون اعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، 2018-2019
23. شيخة بلقاسم عبد القادر، واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، دراسة ميدانية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، 2018/2019
24. صبرينة حدد وآخرون، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين دراسة حالة شركة " ترست TRUST" للتأمين وإعادة التأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد: نقدي وبنكي، جامعة الوادي، السنة الجامعية: 2021-2022
25. صبرينة شراقة، دور الرقابة والاشراف في تنمية في قطاع التأمين في الجزائر، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الاسمية والنظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، خلال فترة 25/26 افريل 2011
26. صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة، - دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الاخوة منتوري بقسنطينة، 2004-2005
27. عبد الرحيم عيشوش، عبد الوافي دحماني، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة البويرة، السنة الجامعية: 2018/2019
28. عبد العزيز لغزال، عبد السلام رحموني، التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة أدرار، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية جامعة أدرار، 2017-2018

29. عبير بلهافن ، مفيدة خلدون، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية المحاسبية ، تخصص مالية مؤسسات ،جامعة قالمية 2013/2012،
30. عمر مازن ذياب ملحم، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019
31. فاتح شانون ، محرز وفورار، شهر إفلاس شركات التأمين ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،تخصص القانون الخاص ،جامعة بجاية ،2019/2018
32. فطيمة يحيوي، دور هيئات الاشراف في الرقابة على النشاط التأميني، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة المسيلة، 2012
33. مداسي أمجاد، علواني فوزية، مساهمة الشركات الخاصة في قطاع التأمين في الجزائر - دراسة حالة شركة أليانس للتأمين، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2018-2019.
34. مريم قرواني، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين ، جامعة سطيف 1، 2015
35. مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2016/1980، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة،2018
36. معوش محمد الامين ، دور الرقابة علي النشاط التقني في شركات التأمين علي الأضرار ملائتها المالية ،دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التأمينات، جامعة سطيف، 2014
37. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2005/2004

38. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2004-2005
39. Fatihachakef, Evolution du marche des assurances en algerie , mémoire pour l'obtention du diplôme de master ,en science de gestion, option management, universite de khemismeliana, 2015-2016
40. wahiba ABDALLI, meriem BAA, La concurrence assurantielle entre les compagnies publiques et privées en Algérie Etude de cas (De la région de Bejaia). Mémoire de fin de cycle En vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économique, Option: Monnaie, Banque et Environnement Abderrahmane mira Bejaia, 2012-2013

محاضرات:

41. بدر الدين يونس، مدخل لدراسة قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة لونيبي على بالبيدة، الجزائر، 2016-2017
42. بوبكر ساخي، اقتصاد التأمينات، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد التأمينات، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، 2016-2017
43. توفيق غفصي، أنظمة التأمين في الجزائر، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة
44. مهراوي حنان، قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر حقوق، تخصص مؤسسات مالية، جامعة سطيف، السنة الجامعية، 2022-2023
45. ميلود ذبيح، قانون التأمين، محاضرة مقدمة لطلبة سنة ثالثة، تخصص قانون خاص، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020
46. نوال زروق، قانون التأمين، محاضرات مقدمة لطلبة سنة الثالثة حقوق، تخصص قانون خاص، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف بالجزائر، 2020-2021

مجلات:

47. إشراق بن الزاوي، نوال بن عمارة، متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي لتنمية الاقتصادية-دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين 2013-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 01، 2020
 48. امال السعد الله، تأمين الرقابة على قطاع في التشريع الجزائري، دفا تر السياسة والقانون، جامعة طاهري محمد بشار، كلية الحقوق، العدد 15، جوان 2016.
 49. أمين قارح، محمد الأمين شربي، وكالات ائتمان الصادات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، المجلد 16، العدد 01، جوان، 2020 .
 50. بسمة بالجدوى، هيئات الرقابة والاشراف على التأمين، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، المجلد ب، العدد 47، جوان 2017
 51. شهد نصير سعدي حسن، التوجهات المستقبلية في قطاع التأمين في دمج شركات التأمين العامة في العراق وأشره في جودة الخدمة التأمينية، دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة، وشركة التأمين الوطنية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 47، 2019.
 52. لونيبي بوعلام، فكاشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، جامعة البليدة 2، العدد 01، 2019
 53. مبروك حدة، التأمين عن القرض العقاري الممنوح في إطار نشاط الترقية العقارية السكنية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي بالجزائر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021
 54. مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة الوادي، العدد 02، جوان 2016
- التقارير والمقالات:**
55. تقرير التكافل: التحديات العالمية التي تواجه النمو والآداء والحوكمة، الصادر عن جامعة حمدان الذكية ومركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2292
 56. حسام الشقوي، ماذا تعرف عن مهنة الخبير الاكتواري وعمله مع شركات التأمين ؟، مقال علمي موقع كوم:

- https://www.youm7.com2023 /01/12 .57
- CheikhBouaziz, L’histoire de l’assurance en Algérie, review .58
assurances et gestion des risques, vol 08,(3-4) octoper–
december2013, page285-290
- Mahalakshmi, M., and S. Kalpana. "Private insurance and .59
economic growth in emerging economies: A case study of India."
International Journal of Applied Engineering Research 11.10 (2016):
.6768-6772
- MUTEMI MWEND, Role of Private Insurance on Economic Growth .60
in Kenya, university of Nairobi, kenya 2020

المواقع:

- [https://caarama.dz/index.php/en/qui-sommes-nous/presentation-
de-l-entreprise](https://caarama.dz/index.php/en/qui-sommes-nous/presentation-de-l-entreprise) consulté le 02/05/2023 .61
- <https://www.cash-assurances.dz/qui-sommes-nous> .62
- [https://www.caat.dz/index.php/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%B6
.html](https://www.caat.dz/index.php/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%B6) consulté le 02/05/2023 .63
- [https://www.linkedin.com/company/trust-algeria-assurances-et-
reassurances/?originalSubdomain=dz](https://www.linkedin.com/company/trust-algeria-assurances-et-reassurances/?originalSubdomain=dz) Consulté le 10/05/2023 .64
- [https://elmouchir.caci.dz/ar/entreprise/8310/ciar-compagnie-
internationale-
dassurance-et-de-rassurance-direction-gnrale](https://elmouchir.caci.dz/ar/entreprise/8310/ciar-compagnie-internationale-dassurance-et-de-rassurance-direction-gnrale) CONSULT2 LE .65
10/05/2023
- <https://caar.dz/historique-la-caar/> consulte le 01/05/2023 .68
- <https://la.saa.dz/ar/about> consulté le 01/05/2023 .69

- <https://gam.dz/gam-assurances/> consulté le 06/05/2023 .70
- <https://www.axa.dz/axa-en-algerie> consulté le 10/05/2023 .71